



## إسرائيل تعتبر احتجاجات البدو ضد قانون برافر نشاطا قوميا متطرفا وتأمريا « ضد أمنها!



من تظاهرة مناوئة لحظة برافر.

اعتبرت النيابة الإسرائيلية العامة أن مظاهرات المواطنين البدو في النقب ضد «قانون برافر» الذي يقضي بترحيل عشرات آلاف البدو عن قراهم وهدمها، بأنها نشاط «قومي متطرف- تأمري» ضد أمن إسرائيل.

وأبلغت النيابة المحكمة الإسرائيلية العليا أنه سبب وجود طابع «أمني» في مظاهرات البدو فإن مهمة جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) تستوجب استدعاء نشطاء شاركوا في احتجاجات البدو من أجل تحذيرهم.

وذكرت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، أن بلاغ النيابة جاء في إطار ردها على التماس قدمته إلى المحكمة العليا لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل ضد سلسلة من الحالات التي استدعى فيها الشاباك نشطاء اجتماعيين وسياسيين برزوا خلال احتجاجات البدو إلى محادثة تحذيرية لا تشكل تحقيقاً رسمياً. وجاء رد النيابة على حالة معينة تم خلالها استدعاء الناشط الاجتماعي راتب أبو قريبات إلى محادثة كهذه في مكاتب الشاباك.

وقالت النيابة العامة إنه تمت دعوة قريبات إلى محادثة مع مركز الشاباك، «كونه ناشطاً بارزاً في تنظيم الاحتجاجات ضد نية الحكومة سن قانون ينظم سكن البدو (قانون برافر)». وكانت غاية استدعائه التوضيح له بأنه «يوجد تحسب من احتمال تصعيد أحداث من هذا النوع لتصل إلى حد أعمال شغب عنيفة وغير قانونية». وأضافت النيابة في ردها أن «نشاطاً عنيفاً يقترب من أعمال شغب على خلفية قومية متطرفة تأمرية موجود ضمن نطاق صلاحيات الشاباك».

وأجبت جمعية حقوق المواطن في الالتماس على المحادثات التحذيرية، والتي لا تعتبر تحقيقاً رسمياً، بحيث يتم استدعاء عن طريق الشرطة. ورغم عدم اعتبار هذه المحادثات تحقيقاً، إلا أن الصحيفة ذكرت أنه يتم خلالها طرح أسئلة على النشطاء حول نشاطهم السياسي ونشاط أقرابهم ونشاط آخرين.

وأضافت الصحيفة أنه خلال «المحادثة» مع النشطاء يتم القول لهم أن الشاباك يعرف تفاصيل شخصية كثيرة عنهم ويتعقب نشاطهم، وأنه في حالات كثيرة يطلب رجل الشاباك من النشطاء تزويدهم بأسماء وأرقام هواتف أقرابهم ومعارهم.

وهكذا ينبغي أن يكون. ورغم ذلك، يتعين على الشاباك أن يعمل من أجل إحباط تلك المظاهر التي تجرى بدوافع أيديولوجية تأمرية على خلفية قومية متطرفة، في ظروف يشكل فيها الاحتجاج خطراً على أمن الدولة.

ورفضت جمعية حقوق المواطن ادعاءات النيابة العامة، وشددت على أن ردها يعكس تمييزاً بين أنواع الاحتجاج في إسرائيل، وعلى سبيل المثال بين الاحتجاجات الاجتماعية والاحتجاجات ضد «قانون برافر».

وقالت حماية الجمعية ليلي مرغليت إن «لا أحد يفكر بوصف الاحتجاجات الاجتماعية، أو مظاهرات الحريديم

وأحياناً يتم سؤالهم عن وضعهم الاقتصادي، وفي بعض الأحيان يقال للنشطاء أنه «حتى الآن» لا توجد شبهات بأنهم خالفوا القانون، ولكن عليهم أن يكونوا حذرين في المستقبل أيضاً ولا «يمسوا بأمن الدولة»، وفي قسم من هذه «المحادثات» يطرخ رجال الشاباك ادعاءات عامة ولا يتم وضعها كشبهات حقيقية حول الضلوع في أعمال شغب. وفي حالات عديدة تم تفتيش النشطاء بصورة عنيفة قبل بدء «المحادثة» معهم.

وجاء في رد النيابة العامة على الالتماس أنه «في النظام الديمقراطي عموماً، تعنى الشرطة وليس جهاز الأمن العام بمظاهر الاحتجاج التي تتجاوز حدود القانون، هكذا كان

وأيضاً يتم سؤالهم عن وضعهم الاقتصادي، وفي بعض الأحيان يقال للنشطاء أنه «حتى الآن» لا توجد شبهات بأنهم خالفوا القانون، ولكن عليهم أن يكونوا حذرين في المستقبل أيضاً ولا «يمسوا بأمن الدولة»، وفي قسم من هذه «المحادثات» يطرخ رجال الشاباك ادعاءات عامة ولا يتم وضعها كشبهات حقيقية حول الضلوع في أعمال شغب. وفي حالات عديدة تم تفتيش النشطاء بصورة عنيفة قبل بدء «المحادثة» معهم.

وجاء في رد النيابة العامة على الالتماس أنه «في النظام الديمقراطي عموماً، تعنى الشرطة وليس جهاز الأمن العام بمظاهر الاحتجاج التي تتجاوز حدود القانون، هكذا كان

وأيضاً يتم سؤالهم عن وضعهم الاقتصادي، وفي بعض الأحيان يقال للنشطاء أنه «حتى الآن» لا توجد شبهات بأنهم خالفوا القانون، ولكن عليهم أن يكونوا حذرين في المستقبل أيضاً ولا «يمسوا بأمن الدولة»، وفي قسم من هذه «المحادثات» يطرخ رجال الشاباك ادعاءات عامة ولا يتم وضعها كشبهات حقيقية حول الضلوع في أعمال شغب. وفي حالات عديدة تم تفتيش النشطاء بصورة عنيفة قبل بدء «المحادثة» معهم.

وجاء في رد النيابة العامة على الالتماس أنه «في النظام الديمقراطي عموماً، تعنى الشرطة وليس جهاز الأمن العام بمظاهر الاحتجاج التي تتجاوز حدود القانون، هكذا كان

وأيضاً يتم سؤالهم عن وضعهم الاقتصادي، وفي بعض الأحيان يقال للنشطاء أنه «حتى الآن» لا توجد شبهات بأنهم خالفوا القانون، ولكن عليهم أن يكونوا حذرين في المستقبل أيضاً ولا «يمسوا بأمن الدولة»، وفي قسم من هذه «المحادثات» يطرخ رجال الشاباك ادعاءات عامة ولا يتم وضعها كشبهات حقيقية حول الضلوع في أعمال شغب. وفي حالات عديدة تم تفتيش النشطاء بصورة عنيفة قبل بدء «المحادثة» معهم.

وجاء في رد النيابة العامة على الالتماس أنه «في النظام الديمقراطي عموماً، تعنى الشرطة وليس جهاز الأمن العام بمظاهر الاحتجاج التي تتجاوز حدود القانون، هكذا كان

وأيضاً يتم سؤالهم عن وضعهم الاقتصادي، وفي بعض الأحيان يقال للنشطاء أنه «حتى الآن» لا توجد شبهات بأنهم خالفوا القانون، ولكن عليهم أن يكونوا حذرين في المستقبل أيضاً ولا «يمسوا بأمن الدولة»، وفي قسم من هذه «المحادثات» يطرخ رجال الشاباك ادعاءات عامة ولا يتم وضعها كشبهات حقيقية حول الضلوع في أعمال شغب. وفي حالات عديدة تم تفتيش النشطاء بصورة عنيفة قبل بدء «المحادثة» معهم.

وجاء في رد النيابة العامة على الالتماس أنه «في النظام الديمقراطي عموماً، تعنى الشرطة وليس جهاز الأمن العام بمظاهر الاحتجاج التي تتجاوز حدود القانون، هكذا كان

وأيضاً يتم سؤالهم عن وضعهم الاقتصادي، وفي بعض الأحيان يقال للنشطاء أنه «حتى الآن» لا توجد شبهات بأنهم خالفوا القانون، ولكن عليهم أن يكونوا حذرين في المستقبل أيضاً ولا «يمسوا بأمن الدولة»، وفي قسم من هذه «المحادثات» يطرخ رجال الشاباك ادعاءات عامة ولا يتم وضعها كشبهات حقيقية حول الضلوع في أعمال شغب. وفي حالات عديدة تم تفتيش النشطاء بصورة عنيفة قبل بدء «المحادثة» معهم.

وجاء في رد النيابة العامة على الالتماس أنه «في النظام الديمقراطي عموماً، تعنى الشرطة وليس جهاز الأمن العام بمظاهر الاحتجاج التي تتجاوز حدود القانون، هكذا كان

وأيضاً يتم سؤالهم عن وضعهم الاقتصادي، وفي بعض الأحيان يقال للنشطاء أنه «حتى الآن» لا توجد شبهات بأنهم خالفوا القانون، ولكن عليهم أن يكونوا حذرين في المستقبل أيضاً ولا «يمسوا بأمن الدولة»، وفي قسم من هذه «المحادثات» يطرخ رجال الشاباك ادعاءات عامة ولا يتم وضعها كشبهات حقيقية حول الضلوع في أعمال شغب. وفي حالات عديدة تم تفتيش النشطاء بصورة عنيفة قبل بدء «المحادثة» معهم.

وجاء في رد النيابة العامة على الالتماس أنه «في النظام الديمقراطي عموماً، تعنى الشرطة وليس جهاز الأمن العام بمظاهر الاحتجاج التي تتجاوز حدود القانون، هكذا كان

وأيضاً يتم سؤالهم عن وضعهم الاقتصادي، وفي بعض الأحيان يقال للنشطاء أنه «حتى الآن» لا توجد شبهات بأنهم خالفوا القانون، ولكن عليهم أن يكونوا حذرين في المستقبل أيضاً ولا «يمسوا بأمن الدولة»، وفي قسم من هذه «المحادثات» يطرخ رجال الشاباك ادعاءات عامة ولا يتم وضعها كشبهات حقيقية حول الضلوع في أعمال شغب. وفي حالات عديدة تم تفتيش النشطاء بصورة عنيفة قبل بدء «المحادثة» معهم.

وجاء في رد النيابة العامة على الالتماس أنه «في النظام الديمقراطي عموماً، تعنى الشرطة وليس جهاز الأمن العام بمظاهر الاحتجاج التي تتجاوز حدود القانون، هكذا كان

وأيضاً يتم سؤالهم عن وضعهم الاقتصادي، وفي بعض الأحيان يقال للنشطاء أنه «حتى الآن» لا توجد شبهات بأنهم خالفوا القانون، ولكن عليهم أن يكونوا حذرين في المستقبل أيضاً ولا «يمسوا بأمن الدولة»، وفي قسم من هذه «المحادثات» يطرخ رجال الشاباك ادعاءات عامة ولا يتم وضعها كشبهات حقيقية حول الضلوع في أعمال شغب. وفي حالات عديدة تم تفتيش النشطاء بصورة عنيفة قبل بدء «المحادثة» معهم.

وجاء في رد النيابة العامة على الالتماس أنه «في النظام الديمقراطي عموماً، تعنى الشرطة وليس جهاز الأمن العام بمظاهر الاحتجاج التي تتجاوز حدود القانون، هكذا كان

### ائتلاف حكومة نتياهو يسعى لسن ثلاثة قوانين تعزز سيطرة اليمين كحزمة واحدة والمعارضة تقزز مقاطعة جلسات الكنيست

## عضو الكنيست دوف حنين لـ «المشهد الإسرائيلي»: هذه القوانين تشكل سابقة من حيث مساسها بالديمقراطية!

ويجب امتحان نتيناهو من خلال الأفعال والخطوات التي يتخذها، وهذه تتحمل بمواصلة تنفيذ أعمال بناء في المستوطنات، وهذه الأعمال مستمرة، وليس داخل الكتل الاستيطانية فقط وإنما خارجها أيضاً وبشكل مكثف للغاية وهذا يعبر عن سياسته الحقيقية.

(\*) كيف تنظر إلى زيارة نتيناهو إلى الولايات المتحدة، الأسبوع الماضي، وما هي نتائج هذه الزيارة؟

حنين: «لقد فهمت أن نتيناهو خرج راضياً من لقائه مع أوباما، وهذا يعني أنه نجح في الحصول على تأجيل آخر للحاجة إلى أن يعطي أجوبة حقيقية على الأسئلة الصعبة المتعلقة بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وإذا كان نتيناهو يلعب على العامل الزمني الأساس، فإن هدفه الأساس هو الوصول إلى وضع يجعل الفلسطينيين هم الذين يقولون 'لا' للمقترحات الأميركية وعندها لن يضطر إلى التورط أو مناقشة الأميركيين».

(\*) المعطيات التي نشرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي حول ارتفاع حجم البناء في المستوطنات بنسبة ١٣٣ بالمئة تؤكد أن نتيناهو لا يسعى إلى حل الصراع.

حنين: «هذا صحيح. وينبغي الالتفات إلى هذه المعطيات، لأنه عندما ترى ارتفاع حجم البناء في المستوطنات، وبالمناصفة هذا الارتفاع الكبير حاصل في المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية أيضاً، فإن هذا يعكس الصورة الحقيقية للمكان الذي يتواجد فيه نتيناهو من حيث مواقفه، ويعكس أيضاً إلى أين هو ماضٍ».

حنين: «نحن نتحدث هنا عن قوانين تشكل سابقة من حيث مساسها بالديمقراطية، وأيضا عن سابقة في طرح القوانين، إذ تحاول الحكومة أن تفرض على الكنيست إجراءات خلفا لقواعد عمل الكنيست منذ سنوات طويلة، كذلك فإن هذا الأمر يعبر عن عدم ثقة متطرف من جانب رئيس الحكومة، ليس تجاه المعارضة فقط، وإنما تجاه أعضاء الائتلاف أيضا. وهو أرغمهم على التوقيع على وثائق التعهد هذه لتأييد القوانين ويعارضون أي تحفظ من هذه القوانين».

(\*) كيف ستواجهون، أتم في الجهة وفي الأحزاب العربية، الوضع بعد رفع نسبة الحسم في انتخابات الكنيست المقبلة؟

حنين: «لسنا بعد في خضم هذا الوضع. وما زلنا في منتصف النضال، وحتى لو نجحوا في تمرير القانون ورفع نسبة الحسم،

الذي يتوجب عليه أن يتخذ خطوات إضافية، ونحن نرى أن هذا هو الهدف من القانون، وقانون تثبيت الحكم غايته إخراج الأحزاب التي يدعمها السكان العرب من الكنيست. وقانون تجنيد الحريديم هو في الواقع نوع من الاحتياطي وغيته إرباك الجمهور وصرف انظار الجمهور عن المشاكل الحقيقية والصعبة التي تواجه المجتمع والسياسة في إسرائيل. والحكومة والائتلاف يريدان سن هذه القوانين دفعة واحدة لأنها لا يثقان ببعضهما، ولأنه لا توجد أغلبية في الكنيست تؤيد أي من هذه القوانين الثلاثة. والطريق الوحيدة لتميرها هو من خلال أسلوب الإبتزاز».

(\*) «المشهد الإسرائيلي»: أحزاب المعارضة ووسائل الإعلام تقول إن إرغام رؤساء الأحزاب المشاركة في الائتلاف على التوقيع على تعهد بتأييد أحزابهم للقوانين والامتناع عن التحفظ منها يدل على أن نتيناهو لا يثق بشركائه في الائتلاف.

حنين: «نحن نتحدث هنا عن قوانين تشكل سابقة من حيث مساسها بالديمقراطية، وأيضا عن سابقة في طرح القوانين، إذ تحاول الحكومة أن تفرض على الكنيست إجراءات خلفا لقواعد عمل الكنيست منذ سنوات طويلة، كذلك فإن هذا الأمر يعبر عن عدم ثقة متطرف من جانب رئيس الحكومة، ليس تجاه المعارضة فقط، وإنما تجاه أعضاء الائتلاف أيضا. وهو أرغمهم على التوقيع على وثائق التعهد هذه لتأييد القوانين ويعارضون أي تحفظ من هذه القوانين».

(\*) كيف ستواجهون، أتم في الجهة وفي الأحزاب العربية، الوضع بعد رفع نسبة الحسم في انتخابات الكنيست المقبلة؟

حنين: «لسنا بعد في خضم هذا الوضع. وما زلنا في منتصف النضال، وحتى لو نجحوا في تمرير القانون ورفع نسبة الحسم،

طالب البيشيڤوت، أي المعاهد الدينية اليهودية، تصريحاً بالخروج إلى العمل، لكن البندا الأكثر إشكالية ومعارضه الحريديم، يمتنع عن تجنيد تدريجي للشبان الحريديم للخدمة العسكرية والمدنية بموجب حصص بحجم ٥٢٠٠ متجندين سنويا وبدء سريانه بحلول العام ٢٠١٧. وفي حال عدم تعهته هذه الحصص فإنه بحلول العام نفسه سيسير فرض التجنيد الإلزامي على جميع الشبان الحريديم في سن ٢١ عاما، باستثناء ١٨٠٠ شاب يسمح لهم بمواصلة الدراسة في البيشيڤوت. وينص هذا القانون أيضا على تمديد الخدمة في إطار مسار البيشيڤوت التي تعهد للخدمة العسكرية بشهر واحد لتصل مدة هذه الخدمة إلى ١٧ شهرا. وفي المقابل تم تعديل قانون التجنيد للرجال بأن قلص مدة الخدمة العسكرية النظامية من ٣٦ شهرا إلى ٣٢ شهرا.

قانون الاستفتاء العام، وينص على وجوب إجراء استفتاء شعبي عام حول انسحاب إسرائيل من مناطق محتلة أو تحت سيادتها، وغاية هذا القانون وضع صعوبات أمام أي انسحاب من القدس الشرقية أو مرتفعات الجولان أو أمام إجراء تبادل أراض. وينص القانون على تحويل الاستفتاء الشعبي إلى قانون أسما، ذي صيغة دستورية، بحيث أن تعديله يحتاج إلى تأييد ٦١ نائبا على الأقل.

وقال عضو الكنيست دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية، لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول سبب اهتمام حكومة إسرائيل بسن هذه القوانين الثلاثة بسرعة ودفعة واحدة، إن «القانون الاستفتاء الشرقي أو مرتفعات الجولان أو أمام إجراء تبادل أراض. وينص القانون على تحويل الاستفتاء الشعبي إلى قانون أسما، ذي صيغة دستورية، بحيث أن تعديله يحتاج إلى تأييد ٦١ نائبا على الأقل».

وقال عضو الكنيست دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية، لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول سبب اهتمام حكومة إسرائيل بسن هذه القوانين الثلاثة بسرعة ودفعة واحدة، إن «القانون الاستفتاء الشرقي أو مرتفعات الجولان أو أمام إجراء تبادل أراض. وينص القانون على تحويل الاستفتاء الشعبي إلى قانون أسما، ذي صيغة دستورية، بحيث أن تعديله يحتاج إلى تأييد ٦١ نائبا على الأقل».

وقال عضو الكنيست دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية، لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول سبب اهتمام حكومة إسرائيل بسن هذه القوانين الثلاثة بسرعة ودفعة واحدة، إن «القانون الاستفتاء الشرقي أو مرتفعات الجولان أو أمام إجراء تبادل أراض. وينص القانون على تحويل الاستفتاء الشعبي إلى قانون أسما، ذي صيغة دستورية، بحيث أن تعديله يحتاج إلى تأييد ٦١ نائبا على الأقل».

وقال عضو الكنيست دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية، لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول سبب اهتمام حكومة إسرائيل بسن هذه القوانين الثلاثة بسرعة ودفعة واحدة، إن «القانون الاستفتاء الشرقي أو مرتفعات الجولان أو أمام إجراء تبادل أراض. وينص القانون على تحويل الاستفتاء الشعبي إلى قانون أسما، ذي صيغة دستورية، بحيث أن تعديله يحتاج إلى تأييد ٦١ نائبا على الأقل».

وقال عضو الكنيست دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية، لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول سبب اهتمام حكومة إسرائيل بسن هذه القوانين الثلاثة بسرعة ودفعة واحدة، إن «القانون الاستفتاء الشرقي أو مرتفعات الجولان أو أمام إجراء تبادل أراض. وينص القانون على تحويل الاستفتاء الشعبي إلى قانون أسما، ذي صيغة دستورية، بحيث أن تعديله يحتاج إلى تأييد ٦١ نائبا على الأقل».

وقال عضو الكنيست دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية، لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول سبب اهتمام حكومة إسرائيل بسن هذه القوانين الثلاثة بسرعة ودفعة واحدة، إن «القانون الاستفتاء الشرقي أو مرتفعات الجولان أو أمام إجراء تبادل أراض. وينص القانون على تحويل الاستفتاء الشعبي إلى قانون أسما، ذي صيغة دستورية، بحيث أن تعديله يحتاج إلى تأييد ٦١ نائبا على الأقل».

وقال عضو الكنيست دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية، لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول سبب اهتمام حكومة إسرائيل بسن هذه القوانين الثلاثة بسرعة ودفعة واحدة، إن «القانون الاستفتاء الشرقي أو مرتفعات الجولان أو أمام إجراء تبادل أراض. وينص القانون على تحويل الاستفتاء الشعبي إلى قانون أسما، ذي صيغة دستورية، بحيث أن تعديله يحتاج إلى تأييد ٦١ نائبا على الأقل».

وقال عضو الكنيست دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية، لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول سبب اهتمام حكومة إسرائيل بسن هذه القوانين الثلاثة بسرعة ودفعة واحدة، إن «القانون الاستفتاء الشرقي أو مرتفعات الجولان أو أمام إجراء تبادل أراض. وينص القانون على تحويل الاستفتاء الشعبي إلى قانون أسما، ذي صيغة دستورية، بحيث أن تعديله يحتاج إلى تأييد ٦١ نائبا على الأقل».

وقال عضو الكنيست دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية، لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول سبب اهتمام حكومة إسرائيل بسن هذه القوانين الثلاثة بسرعة ودفعة واحدة، إن «القانون الاستفتاء الشرقي أو مرتفعات الجولان أو أمام إجراء تبادل أراض. وينص القانون على تحويل الاستفتاء الشعبي إلى قانون أسما، ذي صيغة دستورية، بحيث أن تعديله يحتاج إلى تأييد ٦١ نائبا على الأقل».

وقال عضو الكنيست دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية، لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول سبب اهتمام حكومة إسرائيل بسن هذه القوانين الثلاثة بسرعة ودفعة واحدة، إن «القانون الاستفتاء الشرقي أو مرتفعات الجولان أو أمام إجراء تبادل أراض. وينص القانون على تحويل الاستفتاء الشعبي إلى قانون أسما، ذي صيغة دستورية، بحيث أن تعديله يحتاج إلى تأييد ٦١ نائبا على الأقل».

وقال عضو الكنيست دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية، لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول سبب اهتمام حكومة إسرائيل بسن هذه القوانين الثلاثة بسرعة ودفعة واحدة، إن «القانون الاستفتاء الشرقي أو مرتفعات الجولان أو أمام إجراء تبادل أراض. وينص القانون على تحويل الاستفتاء الشعبي إلى قانون أسما، ذي صيغة دستورية، بحيث أن تعديله يحتاج إلى تأييد ٦١ نائبا على الأقل».

وقال عضو الكنيست دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية، لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول سبب اهتمام حكومة إسرائيل بسن هذه القوانين الثلاثة بسرعة ودفعة واحدة، إن «القانون الاستفتاء الشرقي أو مرتفعات الجولان أو أمام إجراء تبادل أراض. وينص القانون على تحويل الاستفتاء الشعبي إلى قانون أسما، ذي صيغة دستورية، بحيث أن تعديله يحتاج إلى تأييد ٦١ نائبا على الأقل».

### مسؤول إسرائيلي رفيع: وزارة المالية الإسرائيلية تميز ضد المواطنين العرب في رصد الميزانيات لصالح عرب

اعترف رئيس دائرة الميزانيات في وزارة المالية الإسرائيلية، أمير ليفي، بأن الوزارة تميز ضد المواطنين العرب في رصد الميزانيات والموارد.

ونقلت صحيفة «دي مارك» الاقتصادية، أمس الاثنين، عن ليفي قوله إن «طريقة رصد الميزانيات لصالح عرب إسرائيل ليست متساوية مع اليهود». وهناك فروق كبيرة في الموارد التي يتم رصدها للمواصلات العامة، وتقاسم الدخل من الضريبة البلدية على المصالح التجارية الموجودة في المناطق الصناعية المشتركة لبلدات عربية ويهودية، وفي التعليم.

وأضاف ليفي أن هذه الفروق التمييزية تتطلب من الحكومة تنفيذ علاج جذري عميق وتصحيح النقص في الموارد، وأنه إن يكون بالإمكان بعد الآن الاكتفاء فقط بخطوات على شكل منح ميزانيات عينية للعرب.

وكان وفد برئاسة وزير المالية الإسرائيلي، يائير لبيد، ووزير العلوم، يعقوب بيوري، قد زار مدينة سخنين، يوم الخميس الماضي، والتقى مع رؤساء سلطات محلية عربية.

وقال ليفي، في نهاية الزيارة، إن الحاجة إلى تقديم العمل في إسرائيل هي حاجة متبادلة، وتنبع قبل أي شيء من احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي ومن الحاجة إلى الاهتمام بالنمو الاقتصادي في المستقبل.

وبيحث الوزيران الإسرائيليان وكبار المسؤولين في وزارتهما مع رؤساء السلطات المحلية العربية خطة لزيادة مشاركة المواطنين العرب في إسرائيل في سوق العمل، إلى جانب إنشاء بنيت تحتية في مجالات التعليم والمواصلات وفي المجال الاجتماعي من أجل تطبيق الخطة.

ويشار في هذا السياق إلى أن سياسة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تعمدت إقصاء العرب عن سوق العمل في القطاع العام، كما أن سوق العمل في القطاع الخاص استبعدهم بشكل كبير. وفي هذا السياق حذر مبادرون في مجال الهايتك، على سبيل المثال، إقصاء المهندسين وخريجي الجامعات في العلوم الدقيقة عن شركات الهايتك، واستيعاب عدد ضئيل منهم فقط، وشددوا على أن من شأن استيعاب هؤلاء أن يضمن حدوث تطور كبير في صناعة الهايتك.

والجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من البلدات العربية في إسرائيل موجودة في الدرجة الرابعة وما دونها في سلم الدرجات العشر التي تصف الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للمدن والبلدات الإسرائيلية.

وبيحث أن الدرجة العاشرة هي الأرقى ودخل الفرد فيها هو الأعلى، رغم ذلك، أفادت معطيات «دي مارك»، بأن رصد الميزانيات الحكومية للتعليم في بلدات في الدرجة الثانية، وجميعها بلدات عربية تقريبا، هي أقل بـ ٢٠٪ من الميزانيات التي يتم رصدها للتعليم في البلدات في الدرجة الرابعة.

وموجودة في نطاق السلطات المحلية العربية، علما أنه يسكن في هذه السلطات المحلية ١٥٪ من مجمل السكان في إسرائيل. كما أن دخل الفرد في السلطات المحلية العربية أقل بـ ٦٠٪ من دخل الفرد في السلطات المحلية اليهودية المتوازنة لها. كذلك فإن دخل السلطات المحلية اليهودية من الضرائب البلدية على المصالح التجارية أعلى بكثير من ٩٠٪ قياسا بالسلطات المحلية العربية.

وقال ليفي إن هذه الفروق تراكمت على مدار الستين عاما الماضية، ولذلك لا يكون بالإمكان الاكتفاء بمعالجة حالات عينية، وإنما المطلوب هو «علاج شامل وعميق».

وأوضح أن فروقا كبيرة كهذه إن يتم جسرهما خلال فترة وجيزة «لكن الحكومة ملتزمة بإجراء التغيير، والدليل هو زيارة وزير المالية والعلوم إلى سخنين».

وأوضح أن فروقا كبيرة كهذه إن يتم جسرهما خلال فترة وجيزة «لكن الحكومة ملتزمة بإجراء التغيير، والدليل هو زيارة وزير المالية والعلوم إلى سخنين».

وأوضح أن فروقا كبيرة كهذه إن يتم جسرهما خلال فترة وجيزة «لكن الحكومة ملتزمة بإجراء التغيير، والدليل هو زيارة وزير المالية والعلوم إلى سخنين».

وأوضح أن فروقا كبيرة كهذه إن يتم جسرهما خلال فترة وجيزة «لكن الحكومة ملتزمة بإجراء التغيير، والدليل هو زيارة وزير المالية والعلوم إلى سخنين».

وأوضح أن فروقا كبيرة كهذه إن يتم جسرهما خلال فترة وجيزة «لكن الحكومة ملتزمة بإجراء التغيير، والدليل هو زيارة وزير المالية والعلوم إلى سخنين».

وأوضح أن فروقا كبيرة كهذه إن يتم جسرهما خلال فترة وجيزة «لكن الحكومة ملتزمة بإجراء التغيير، والدليل هو زيارة وزير المالية والعلوم إلى سخنين».

وأوضح أن فروقا كبيرة كهذه إن يتم جسرهما خلال فترة وجيزة «لكن الحكومة ملتزمة بإجراء التغيير، والدليل هو زيارة وزير المالية والعلوم إلى سخنين».

وأوضح أن فروقا كبيرة كهذه إن يتم جسرهما خلال فترة وجيزة «لكن الحكومة ملتزمة بإجراء التغيير، والدليل هو زيارة وزير المالية والعلوم إلى سخنين».

وأوضح أن فروقا كبيرة كهذه إن يتم جسرهما خلال فترة وجيزة «لكن الحكومة ملتزمة بإجراء التغيير، والدليل هو زيارة وزير المالية والعلوم إلى سخنين».

وأوضح أن فروقا كبيرة كهذه إن يتم جسرهما خلال فترة وجيزة «لكن الحكومة ملتزمة بإجراء التغيير، والدليل هو زيارة وزير المالية والعلوم إلى سخنين».

وأوضح أن فروقا كبيرة كهذه إن يتم جسرهما خلال فترة وجيزة «لكن الحكومة ملتزمة بإجراء التغيير، والدليل هو زيارة وزير المالية والعلوم إلى سخنين».

وأوضح أن فروقا كبيرة كهذه إن يتم جسرهما خلال فترة وجيزة «لكن الحكومة ملتزمة بإجراء التغيير، والدليل هو زيارة وزير المالية والعلوم إلى سخنين».

### دعوة عامة

مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



يدعوكم المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مдар» لحضور

## مؤتمر «تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٤: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٣»

والذي سيعقد في فندق جراند بارك، رام الله، المصيون، يوم الثلاثاء الموافق ٢٥-٣-٢٠١٤

من الساعة التاسعة والنصف صباحاً حتى الساعة الثالثة عصراً

سيتم توفير خدمة الترجمة الفورية إلى الانكليزية

يرجى تأكيد الحضور والتسجيل بالاتصال على: ٢٩٦٦٢٠١ - ٠٢

أو على البريد الإلكتروني [madar@madarcenter.org](mailto:madar@madarcenter.org)

## ليبرمان ويعلن يسعيان لرئاسة الحكومة!

\* ليبرمان عاد إلى حقيبة الخارجية ويسعى إلى تغيير الانطباع عنه في الساحة الدبلوماسية العالمية لتعزيز مكانته

الشعبية في إسرائيل \* يعلن يتطلع إلى تعزيز مكانته في الليكود وفرص منافسته لنتنياهو ضئيلة \* نتنياهو قد

يسجل سابقة بعدد السنوات المتواصلة في منصبه في حال انتخابه لرئاسة ثالثه متتالية في الحكومات الإسرائيلية\*



ليبرمان.

جيذا أن عصب السياسة الإسرائيلية يتركز في هذه المرحلة في ساحات اليمين واليمين المتطرف، ولهذا فإن يسعي إلى تقديم استعراضات سياسية أمام هذا المعسكر لتعزيز مكانته. وفي الأسابيع الأخيرة أكثر يعلن من التصريحات المرافضة لأي نوع من انسحاب الاحتلال الإسرائيلي، بموازاة رفضه لإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وغيرها من المواقف التي هي ليست بعيدة من حيث الجوهر عن مواقف نتنياهو، ولكن يعلن يعرضها بديجابات تظهره وكأنه يتخذ مواقف أكثر تشددا من رئيس حكومته، في محاولة لمغازلة معسكر اليمين المتطرف، الذي يسيطر على أكثر من ٢٥ بالمئة من هيئات حزب الليكود. لكن يعلن ومنذ دخوله الحلبة السياسية، لم يكن في أي يوم شخصية شعبية، تحظى بود شعبي بنسبة ملموسة، وهو أمر ضروري لمن تتجه أنظاره إلى رأس الهرم، كما أن رفض يعلن إلى الزاوية الأكثر ضيقا في ساحات التطرف لن تقيده كثيرا، كون رؤاياه كعذه تشهد «اكتظاظا» من المنافسين، بما في ذلك في حزب الليكود نفسه.

### نتنياهوو

يعي بنيامين نتنياهو الواقع الذي تشهده الحلبة السياسية في السنوات الأخيرة، ولا ننكر مرحلة كهذه على الأقل بعد مرحلة دافيد بن غوريون، أن لا تجد منافسا جديا يشكل «خطرا» على من يتبوأ منصب رئيس الحكومة، إن كان من حزب منافس آخر، أو من داخل حزبه، وقد تكون شهدنا حالات كهذه في السابق ولكن لفترة قصيرة جدا، فالواقع اليوم يقول إن نتنياهو الفائز بدوره ثانية متتالية في الانتخابات الأخيرة، لا يجد له منافسا جديا في أي انتخابات برلمانية مستقبلية، ولهذا فإن الانطباع السائد هو أن نتنياهو يضمن لنفسه، وفق الظروف القائمة، دورة ثالثة متتالية ورئاسة حكومة رابعة، ليسجل بذلك ذروة في عدد سنوات رئاسة حكومة متواصلة. وهذا لا يعود إلى مواصفات فريدة من نوعها في نتنياهو، بل هذا نتاج عوامل تراكمية عديدة، منها ضرب الأحزاب الكبيرة، وجنوح الحلبة الإسرائيلية إلى اليمين واليمين المتطرف، وسعي مراكز قوى اليمين المتطرف لعدم إشارة الخلافات الداخلية، وتدريج أولوياتهم من الحكم، وعدم الضغط على من يقود الحكومة، كما حصل في فترات سابقة في حكومات الليكود، وهذا شرط أن أهداف اليمين تتحقق تدريجيا على الأرض، ويضاف إلى كل هذا أن نتنياهو عمل بشكل منهجي على استبعاد شخصيات قد تهدد، ولو بنسبة ضئيلة جدا، مكانته في الحزب، وهذا ما فعله قبيل الانتخابات البرلمانية السابقة، حينما استبعد شخصيات لها مكانة في الشارع الإسرائيلي مثل، بنيامين بيغن ودان مريدور وغيرها. لكن نتنياهو كما يبدو بات يشعر أن قواعد عديدة في الحزب أصبحت تحس بابتعاده عنها، وراحت تبحث عن شخصيات أخرى في الحزب تؤمن لها مطالبها الجارية، وهذا لا يعني بالضرورة بداية تمرد على مكانته كرئيس حزب، بل من الممكن أن تبقى عليه رئيسا للحزب، ولكنها لن تنصاع لكل رغباته التنظيمية والسياسية. ولهذا قرأنا في صحيفة «معاريف» الإسرائيلية في نهاية الأسبوع الماضي أن نتنياهو استدرك «خطاه» وقرر الشروع في الاتصال المباشر مع قواعد وفروع حزبه الليكود، فهو وإن اطمئن على مكانته كرئيس، إلا أنه بحاجة لهم لترميم إرادته في الحزب، ومواجهة معسكر موشيه فايلغين الذي يتركز على عصابات استيطانية متطرفة جدا، ومعسكرات أخرى قد تنشأ. ويخيل أن نتنياهو ينظر إلى كل من يحاول منافسته على مكانته بضخمة صفرافية، وقد لا نستبعد أن يكون مثل موشيه يعلن مستهدفا من نتنياهو في الانتخابات المقبلة.



في الانتخابات قبل السابقة، وهو يستصعب الخروج من الدوائر الجماهيرية التي حددها لنفسه مع ظهور الحزب في العام ١٩٩٩. إلى دوائر جماهيرية أوسع، بقصد دائرة المهاجرين الجدد (في العقدين الأخيرين) من دول الاتحاد السوفياتي السابق، فهذا الجمهور يحاول التزجر من القوالب السياسية التي فرضت عليه مع هجرته إلى البلاد، كما أن تبدل الأجيال يساعد أكثر على التحرر، ما يعني إضعاف القاعدة الانتخابية التي حددها لنفسه ليبرمان على مدى ١٤ عاما. ونشير في هذا المجال، إلى أن «إسرائيل بيتنا» يستصعب في كل سنوات وجوده كحزب، جذب أكبر كم من الأصوات من أكبر معقل لليمين المتطرف، مستوطنات الضفة الغربية والقدس، فهناك المنافسة شديدة بين أحزاب المستوطنين العاشرة وبين الليكود، ويؤكد هذا الاستنتاج نتائج كل الانتخابات البرلمانية قبل العام ٢٠١٣، وهذا على الرغم من أن في كتلة «إسرائيل بيتنا» عددا من المستوطنين البارزين، وأبرزهم دافيد روتم.

وهذا الاستنتاج الذي يعيه ليبرمان، إضافة إلى أسباب وعوامل أخرى، جعلته يتفق مع بنيامين نتنياهو على خوض الانتخابات البرلمانية الأخيرة في لائحة مشتركة لم تكن شيئا، بل إن هذه الشراكة أضعفت الحزبين معا ب ١١ مقعدا، سبعة خسرها الليكود و٤ مقاعد خسرها «إسرائيل بيتنا». والخطوة الثانية التي حاول ليبرمان الإقدام عليها، وبموافقة نتنياهو، هو اندماج الحزبين في حزب واحد، فكما يبدو يعرف نتنياهو أن وحدة كهذه ستعزز مكانته كرئيسا للحزب المشترك، في حين أن ليبرمان يرى أن وحدة كهذه ستعزز مكانته في اليوم التالي لرحيل نتنياهو عن المشهد السياسي، رغم أنه يوم ليس منظورا الآن، وقد استوعبت شخصيات الصف الأول في حزب «الليكود» الإسرائيلي، وهو بدوره دخل إلى الوزارة «كالجمل الهائج في حانوت السيراميك»، معنا جنحادات خارجية لا تمت للواقع بصلة.

نذكر مثلا أن ليبرمان دعا في العام ٢٠٠٩ إلى عدم ربط مصير العلاقات الخارجية بالولايات المتحدة، مارها على تغير حال العلاقات مع روسيا الاتحادية، ثم راح ينادي باختلاق مراكز علاقات خارجية أخرى مثل إفريقي وأميركا اللاتينية، وكل هذا فشل فشلا ذريعا كونه ضربا من الخيال في الواقع الإسرائيلي، وكان هذا مشجعا أكثر لواشنطن في تحجيده، وبشكل خاص في ملف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني.

وكما يبدو فإن ليبرمان فهم شخصا واقع وزارته وميادينه عملا سياسية، فبدانا نسمع خطاب «غزل» مع الإدارة الأميركية ووزير خارجيتها جون كيري، وحاول ليبرمان مرارا الخروج إلى الإعلام بتصريحات أثارت الكثير من الاستغراب، كنتك التي يعبر فيها عن دعمه لاستمرار المفاوضات والسعي إلى التوصل إلى حل، ولكن الإعلام الإسرائيلي الذي انتشل أكثر في هذه التغيرات في خطاب ليبرمان، لم يلتفت كثيرا إلى حقيقة أن عبارات ليبرمان بشأن الملف الفلسطيني قصيرة وابتعدت عن الجوهر، لأن ما يقوله ليبرمان في هذه المرحلة لا يغير كثيرا من جوهر موقفه الداعي إلى «إدارة المفاوضات»، وليس التوصل إلى حل.

ونستطيع التكهّن بأن ليبرمان يسعى حاليا إلى كسر الحواجز التي لاقاها في الساحة الدبلوماسية العالمية، في فترة الحكومة السابقة، ويريد بهذا أن يبني لنفسه شبكة علاقات عالمية جديدة، ترفع من مكانته في منصبه هذا، ومن ثم سيحاول إجراء تغيير في الانطباع السائد عنه في إسرائيل، بأنه ليس أهلا لتولي المنصب التنفيذي الأول.

وفي المقابل، يعرف ليبرمان، الذي يتربع على رأس حزب «إسرائيل بيتنا» ويحتكر القرار فيه، أن هذا الحزب وصل كما يبدو إلى الذروة

### كتب برهوم جرابيسي:

برزت في الأسابيع الأخيرة محاولات الوزيرين أفغودور ليبرمان وموشيه يعلن الظهور على السطح الإعلامي في أكثر الملفات سخونة، ملف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، فليبرمان اجتهد فأشلا الظهور بنوع من «الاعتدال» النسبي، ويعلن بحث عن أكثر الزوايا ضيقا في المواقف المتطرفة، فلاقاها تعج بغيره، والانطباع القائم أن كل واحد منهما يستعد إلى مرحلة ما بعد بنيامين نتنياهو، رغم أن الأخير، وحسب الوضع القائم حاليا، قد يسجل رقما قياسيا بانتخابه مرة ثالثة على التوالي لرئاسة الحكومة، في حلبة سياسية تستصعب الإشارة إلى منافس حقيقي لنتنياهو في هذه المرحلة وفي المدى المنظور، ورغم ذلك فإن نتنياهو بات يشعر أنه فقد شيئا في حزبه «الليكود».

### ليبرمان

عاد ليبرمان في نهاية تشرين الثاني الماضي إلى منصبه في وزارة الخارجية، ورغم أنه لم يغب عن سدة القرار في حكومة بنيامين نتياهو الحالية، لأنه أنه هذه العودة قرر ليبرمان أن يغير أولوياته، خاصة بعد انفلاق ملف تهم الفساد ضده، وسط علامات سؤال كبيرة تتعلق بزهاة عمل النيابة العامة وحتى القضاء. فحينما تولى ليبرمان حقيبة الخارجية في حكومة نتنياهو السابقة قبل بسلسلة من الشروط، التي فرضها واقع الحال الإسرائيلي، وكما يبدو بضغط من أوساط خارجية في دول العالم، وجدت حرجا في التعامل مع هذا المتطرف، ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة التي حيدته كثيرا من برامج لقاءات كبار مسؤوليها مع قادة إسرائيل، وهو بدوره دخل إلى الوزارة «كالجمل الهائج في حانوت السيراميك»، معنا جنحادات خارجية لا تمت للواقع بصلة.

نذكر مثلا أن ليبرمان دعا في العام ٢٠٠٩ إلى عدم ربط مصير العلاقات الخارجية بالولايات المتحدة، مارها على تغير حال العلاقات مع روسيا الاتحادية، ثم راح ينادي باختلاق مراكز علاقات خارجية أخرى مثل إفريقي وأميركا اللاتينية، وكل هذا فشل فشلا ذريعا كونه ضربا من الخيال في الواقع الإسرائيلي، وكان هذا مشجعا أكثر لواشنطن في تحجيده، وبشكل خاص في ملف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني.

وكما يبدو فإن ليبرمان فهم شخصا واقع وزارته وميادينه عملا سياسية، فبدانا نسمع خطاب «غزل» مع الإدارة الأميركية ووزير خارجيتها جون كيري، وحاول ليبرمان مرارا الخروج إلى الإعلام بتصريحات أثارت الكثير من الاستغراب، كنتك التي يعبر فيها عن دعمه لاستمرار المفاوضات والسعي إلى التوصل إلى حل، ولكن الإعلام الإسرائيلي الذي انتشل أكثر في هذه التغيرات في خطاب ليبرمان، لم يلتفت كثيرا إلى حقيقة أن عبارات ليبرمان بشأن الملف الفلسطيني قصيرة وابتعدت عن الجوهر، لأن ما يقوله ليبرمان في هذه المرحلة لا يغير كثيرا من جوهر موقفه الداعي إلى «إدارة المفاوضات»، وليس التوصل إلى حل.

ونستطيع التكهّن بأن ليبرمان يسعى حاليا إلى كسر الحواجز التي لاقاها في الساحة الدبلوماسية العالمية، في فترة الحكومة السابقة، ويريد بهذا أن يبني لنفسه شبكة علاقات عالمية جديدة، ترفع من مكانته في منصبه هذا، ومن ثم سيحاول إجراء تغيير في الانطباع السائد عنه في إسرائيل، بأنه ليس أهلا لتولي المنصب التنفيذي الأول.

وفي المقابل، يعرف ليبرمان، الذي يتربع على رأس حزب «إسرائيل بيتنا» ويحتكر القرار فيه، أن هذا الحزب وصل كما يبدو إلى الذروة

## حول بعض عمليات الفطام من النزعة

## الاقتصادية النيو- ليبرالية في إسرائيل

بقلم: يوسي دهان (\*)

لعل من الأهمية بمكان مراقبة ومتابعة ما حدث للخطاب الاجتماعي - الاقتصادي في إسرائيل في العقود الثلاثة الماضية. وكيف أن القاموس والخطاب الاشتراكي- الديمقراطي الذي كان تبنيه يقتصر على قلة قليلة، واستند في جوهره على قيم مثل العدالة الاجتماعية والتضامن والمسؤولية الجماعية من طراز نموذج دولة الرفاه، جرى استهلاكه وتبنيه جزئيا من قبل وسائل الإعلام (الإسرائيلية) المؤسسية. وقد قوبل هذا الخطاب فيما مضى بكثير من السخرية والازدراء من جانب وسائل الإعلام الاقتصادية النيو- ليبرالية، التي رأت في كل من توهه بمصطلحات مثل العدالة الاجتماعية والاشتراكية- الديمقراطية، شخصا جاهلا لا يفقه شيئا في الاقتصاد، أو دوغماثيا وعقائديا حالما في تحويل إسرائيل إلى اتحاد سوفياتي ستاليني.

وقد شملت وسائل الإعلام الاقتصادية للمؤسسة النيو- ليبرالية في ذلك الوقت كثيرين من الأتقياء الضالين مثل غاي رولنيك الذي عمل في حينه كمراسل اقتصادي لإذاعة الجيوش الإسرائيلي، وما زلت أذكر برامج الدعاية الأسبوعية الموجهة لصالح أصحاب رؤوس الأموال والرأسمالية، كبرنامج «شاعا كالا عن كالكلاه» (وقفة سريعة مع الاقتصاد) الذي كان يعده ويقدمه المراسل والمحلل الاقتصادي المرموق في صحيفة هارتس أبراهام طال. وقد تخللت مثل هذه البرامج موعظ ودعوات يومية لـ «الخصخصة»، وتقليص الميزانيات الاجتماعية، والتي شارك فيها كثيرون آخرون في وسائل الإعلام المؤسسية، ليسوا سوى بيفغاتو محلية يقدلون حلفاهم الأيديولوجيين التاتشريين (نسبة إلى رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر) والريفاغنيين (نسبة إلى الرئيس الأميركي رونالد ريفان) فيما وراء البحار.

في السنوات الأخيرة، ولا سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨، وخصوصا منذ الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل (صيف العام ٢٠١١). يمر قسم من هؤلاء الورعين الضالين بعمليات فطام أيديولوجية، ويكتشفون فجأة البعد الاجتماعي للاقتصاد، ومن ضمن ذلك الاكتشاف المذهل بأن الاقتصاد يجب أن يخدم المجتمع وليس العكس. ولعل المضحك هو السرعة التي يستملك فيها هؤلاء المتذبذبن، الذين يصوغون الرأي العام، خطبا اجتماعيا أقدميا دون ذرة من خجل أو اعتذار وندم، وليس لدي أي تدمر، بل أتمنى لهم فقط فطاما، وشفاء تاما مكللا بالنجاح، واعتقاقا سريعا من قيود الطائفة.

قبل نحو ستة أشهر، وعلى خلفية النتائج الخيومة للرأسمالية الجامحة التي دعت إليها، اكتشفنا المجلة الأسبوعية الاقتصادية المحافظة «ايكونوميست» النموذج الـ «نوردي» لدولة الرفاه، وكالت له المديح كمنموذج اقتصادي واجتماعي انموذجي، يشمل إنتاجية اقتصادية مرتفعة ومعدلات فقر منخفضة، وعدم مساواة اجتماعية واقتصادية محدودة، لم يمض وقت طويل، وإذا بصحيفة «ذي ماركر» (نشرة اقتصادية تصدر وتوزع مع صحيفة «هأرتس») تستورد وترجم هذا «الاكتشاف» لجمهور قرائها الإسرائيلي. غير أن ما وصفته مجلة «ايكونوميست» كدولة رفاة إسكندنافية، كان وصفا جزئيا وخطا، كما أورد بصورة واضحة جوزيف شفارتس في مجلة «ديزينيت»، فهذا الوصف لم يشمل، من ضمن أشياء أخرى، النسبة المرتفعة جدا من العمال المنظمين في تلك الدول ودورهم المركزي في رسم السياسة الاجتماعية والاقتصادية، وهو أمر أشار إليه أكثر من مرة د. عامي فتوري، الخبير الوحيد في إسرائيل في موضوع السياسة الاجتماعية والاقتصادية للدول الإسكندنافية واحد مؤسسي منظمة «قوة للعالم».

وتحصر جدا «ايكونوميست»، كحال «ذي ماركر»، على سبيل المثال، على عدم إبراز حقيقة أن ٣٠ بالمئة من قوة العمل في هذه الدول تعمل في القطاع العام، مقابل نسبة ١٥ بالمئة من قوة العمل (التي تعمل في القطاع ذاته) في دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD).

مؤخرا، كرس غاي رولنيك عددا لا يستهان به من الصفحات لتفحص النموذج السويدي، والتي شمل جزءا كبيرا منها مقابلات مهمة ومثيرة للاهتمام مع خبراء اقتصاديين يعملون في اتحدادات مهنية وغيرها، وقد أشار على فتوري، الذي امتحح رولنيك على تصحيح تشوهات مافورونية للنموذج ذاته، إلى الاستنتاجات عديمة الأساس، حسب رأيه، التي توصل إليها رولنيك بشأن عمليات تنظيم صفوف العمال والأجراء في السنوات الأخيرة في إسرائيل.

المشكلة مع رولنيك وكثيرين آخرين ممن اكتشفوا مؤخرا النموذج السويدي، تتمثل في الطريقة الانتقائية والمحتزاة التي يتبعونها في وصفه، وهو وصف انتقائي يتمشى مع موافقهم الأيديولوجية. فقد كتب رولنيك يقول: «إن ما نعلمناه من رجالات الاقتصاد الذين يمثلون الاتحادات الكبرى في السويد، هو أن جميع اتفاقيات العمل والأجور في الدولة تخضع للمبدأ المقدس المتمثل في النجاعة والجدوى الإنتاجية. بغية التفتين من أن اتفاقيات الأجور لا تضر بالاقتصاد، فإنها تقاد وتوجه بواسطة اتفاقيات أجور في صناعات التصدير، التي يجب أن تكون منافسة في الأسواق العالمية».

إن الاستنتاج المبتغى عن هذه الأقوال، وعن أقوال خبراء الاقتصاد السويديين، والذي كان يجب أن يبني معجبا جديدا ومتحمسا للنموذج السويدي، كما نعلمناه من رجالات الاقتصاد الذين يمثلون الاتحادات إلى إسرائيل، هو أن الأمر الضروري والملح الذي ينبغي القيام به هنا، يتمثل في وجوب العمل على إنشاء نقابات عمال قوية في الصناعات التصديرية، ومنها على سبيل المثال، صناعة مركزية لا توجد فيها نقابات عمالية مثل صناعة «الهايتك». لكن الاستنتاج العاجي الذي توصل إليه رولنيك، عوضا عن ذلك، والذي يشكل أيضا إحدى الاجندات المركزية لدى صحيفة «ذي ماركر» (ما عدا في حالات شاذة)، يدعوا إلى إضعاف نقابات العمال في القطاع العام (وأننا أوافق أيضا على أنها تحتاج إلى إصلاحات ديمقراطية جوهرية).

وبغية خلق تناقض شديد بين إسرائيل والنموذج السويدي، يعرض رولنيك أيضا صورة خاطئة لعمليات تنظيم وتطير العمال والمستخدمين الجديدة في إسرائيل، كما لو أنها تجري كافتها في القطاع العام، وسط تجاهل عمليات تنظيم جديدة أخرى تجري في الأونة الأخيرة في فروع التامين والاتصالات وشركات الهاتف الخليوية.

لقد اعتادت «ذي ماركر» التباكي على المصير القائم للعمال والمستخدمين غير المنظمين الذين لا يتنتمون سوى بسلة حقوق مقلصة، وكذلك عمال المقاوله، غير أن ذلك لا يتم بصورة عامة، من أجل تحسين أوضاعهم، وإنما فقط في سياق مناوطة ومهاجمة النقابات المهنية القائمة. ويتضمن النموذج السويدي، في أحد مكوناته المركزية، سوق العمل المرنة التي ينتقل فيها العمال خلال مسيرتهم المهنية بين أماكن عمل مختلفة. ولكن بغية المحافظة على سوق العمل المرنة هذه تخصص السويد قرابة ٢٠ بالمئة من إنتاجها القومي الخام للتأهيل المهني، وتمنح مخصصات بطالة سخية للعمال العاطلين عن العمل.

في إسرائيل، التي ألفت فيها عمليا ميزانية التأهيل المهني، كنت أتوقع من متحمس للنموذج السويدي، مثل رولنيك، أن يشكل الأمن الوظيفي، من وجهة نظره، أحد العوامل المركزية المسببة لقلّة النجاعة الاقتصادية والفساد في مرافق الاقتصاد الإسرائيلي، وأن يؤيد المكونات المركزية التي يتضمنها النموذج السويدي، ويعمل من أجل تطبيقه في إسرائيل، ولكنه لم ينبس بكلمة واحدة في هذا الصدد أيضا. كذلك الحال فيما يتعلق بموضوع الخصخصة، فقد أكد رولنيك على سياسة خصخصة الخدمات الاجتماعية، مثل خدمات التعليم والصحة، وعلى سبيل المثال، فإن مؤسسات التعليم في السويد، لا تقدم من جانب الدولة فسخ، وإنما أيضا من طرف مؤسسات خاصة، بعضها دون أهداف ربحية، وبعضها الآخر لأهداف ربحية، وتزود الدولة أيضا المواطنين بقسائم يمكن لهم بواسطتها الاختيار بين مدارس مختلفة، عامة وغير عامة، ومدارس تابعة لجهات خاصة تعمل لأهداف ربحية. بيد أن من المهم التوكيد هنا أن القسائم تمنح على أساس من المساواة، ولا يمكن أن تصاف إليها أموال خاصة. كذلك فإن جميع المدارس تخضع لعملية ضبط وإشراف صارمة جدا من جانب الدولة. وكما يظهر في أقوال الأشخاص الذين أجريت المقابلات معهم فإن التعليم يشكل بالذات سببا مركزيا لعدم الرضا في السويد، وبحسب قولهم فإن أجر المعلمين المتدني يؤثر على إنجازات ونتائج التلاميذ السويديين، الذي يعتبر منخفضا نسبيا.

مع ذلك، ليست كل الأمور وردية في جهاز التعليم السويدي، فقبل بضعة أشهر أعلنت إحدى المؤسسات الكبرى المرزودة لخدمات التعليم في السويد عن إفلاسها. تاركة آلاف التلاميذ والمدرسين عاجزين لا حول ولا قوة، إلى خصخصة جهاز التعليم، التي تشمل، من ضمن أشياء أخرى، خصخصة توفير خدمات التعليم وإشرارك جهات خاصة ذات أهداف ربحية، وخلق تنافس بين المدارس بواسطة القسائم، يعتبر أحد المواضيع أو المشاكل الجادة للغاية التي لا يمكن حلها بتصريح من قبيل أن الأمور تجري على هذا النحو في اللجنة السويدية، فقط لأن ذلك يتمشى مع تفصيلاتك الأيديولوجية الليبرالية. وإذا كانوا في صحيفة «ذي ماركر» قد قرروا التجنّد لتبني ودفع النموذج السويدي، الذي يستند من ضمن أشياء أخرى، على قواعد وأعراف وقيم تاريخية، وأخلاقية وثقافية خاصة، عندئذ وكخطوة أولى، كما يتضح أيضا من أقوال الذين شملتهم المقابلات، فإنه من الجدير بهم بادئ ذي بدء التخلص من الفكرة المستحذرة على تفكيرهم، والمتعمّلة في ملاحقة واضطهاد عمال ومستخدمي القطاع العام.

يتعين عليهم، عوضا عن ذلك، أن ينفردوا مساحة معينة في الصحيفة للكتابة عن إقامة منطقتين عمالية في القطاعات التصديرية، وأن يطلّبوها بالاستثمار من المال العام في التأهيل المهني وزيادة مخصصات البطالة، فهذه تشكل مكونات مركزية في البوتوبيا السويدية.

(\*) خبير اقتصادي، نقلاً عن موقع «هوكويتس» الإلكتروني. الترجمي خاصة.

## مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية يستهدف أساساً الفلسطينيين في الداخل!

**بقلم: هنيذة غانم**

بات مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي أحد الشروط الأساسية التي يضعها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو من أجل التوصل لاتفاق سلام مع الجانب الفلسطيني، ورغم الرفض الفلسطيني الرسمي لهذا الشرط واعتباره في كثير من التصريحات مجرّد محاولة من نتنياهو لإفشال المفاوضات مع إلقاء مسؤولية هذا الإفشال على الجانب الفلسطيني، فإن من المهم الإشارة إلى أن نتنياهو لم يكن أول من طرح رسمياً الموضوع على طاولة المفاوضات بل كانت تسيبي ليفني هي من طرحته في المحادثات التي جرت العام ٢٠٠٧ وبإيعاز وتفويض من الحكومة التي كان يرأسها في حينه إيهود أولمرت.

ورغم الأبعاد الكثيرة والخظيرة التي قد تنجم عن الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية سواء فيما يتعلق بعودة اللاجئين، ناهيك عن ضرورة عدم الاستهانة بأن يتم تفجير المفاوضات على قضية يهودية الدولة لما تحظى به من إجماع إسرائيلي داخلي، وسهولة تحميل الفلسطينيين لهذه المسؤولية على الأقل أمام الجمهور الإسرائيلي، فإن من المهم الإشارة إلى أن الهدف الأساس من وراء انتزاع هذا الاعتراف هو حسم العلاقة نهائياً وبشكل قاطع مع الفلسطينيين في إسرائيل الذين يشكّلون ٢٠ بالمئة من عدد السكان وإجبارهم على القبول بأن إسرائيل هي دولة اليهود وليس دولة مواطنيها.

وهنا يمكن أن نشير إلى أربع محطات تاريخية مرتبطة بمحاولات حسم طابع وبنية الدولة تجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل: المحطة الأولى كانت في العام ١٩٦٥ مع منع حركة الأرض من خوض الانتخابات للكنيست بادعاء حق الدولة في حماية نفسها من الاعتراض على كونها دولة ديمقراطية ومن محاولات المس بها كدولة يهودية.

المحطة الثانية في العام ١٩٨٥ مع محاولة منع القائمة التقدمية بزعامة عضو الكنيست السابق محمد ميعاري الذي كان سابقاً من قيادات حركة الأرض من خوض الانتخابات الـ ١١ حيث تم تعديل قانون أساس الكنيست (تعديل رقم ٩ فرع ٧ في القانون) ليتم منع أية قائمة تهدف أو تعمل على رفض وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي من خوض الانتخابات. ورغم أن الحركة التقدمية شاركت في الانتخابات بعد قرار من محكمة العدل العليا، فإنه منذ هذا التعديل صارت محكمة العدل العليا تتشغل تقريباً في كل انتخابات للكنيست في قضايا يتقدم بها رؤساء قوائم، من العرب خاصة، ضد قرار لجنة الانتخابات منعهم من خوض الانتخابات، سواء بحجة التحريض حيناً أو بحجة عدم الاعتراف بيهودية الدولة حيناً آخر.

المحطة الثالثة كانت في العام ١٩٩٢ عندما تم سنن «قانون أساس كرامة الإنسان وحرِيته» وقانون أساس حرية العمل»، وفيما هدف القانونان إلى ضمان حقوق أساسية، إلا أنهما كانا أيضاً تأكيداً من هذه الحقوق تاتي في إطار القيم الأخلاقية لإسرائيل بوصفها دولة يهودية وديمقراطية. من المهم الإشارة هنا إلى أنه تم تمرير القانونين في الوقت الذي بدأت تنظّم حركة جديدة بقيادة الدكتور عزمي بشارة وتطرح تحويل إسرائيل إلى دولة جميع مواطنيها، وكانت هذه النقاشات ترتفع بالتوازي مع الإجماع الإسرائيلي على ضرورة إيجاد حل مع الفلسطينيين وقيل توقيع اتفاق أوسلو. فعلياً كان هذان القانونان الأساسيان بمثابة محاولة لحسم التحديات الداخلية التي أثارها مطلب تحويل إسرائيل إلى دولة مواطنيها وتصاعد هذا الخطاب إلى درجة تحوله فعلياً إلى خطاب يحظى بتأييد نخب واسعة من المثقّفين الفلسطينيين. ولا بد من التنويه هنا أن خطاب المواطنة هذا كان ضمن صمود تيارات «ما بعد الصهيونية» في المؤسسة الإسرائيلية والتي ضمت مؤرخين ولعلماء أجماع ممن طرخوا تصورات فكرية جديدة لتحليل إسرائيل وتصنيفها بأنها دولة مهاجرين استعمارية تقوم على السيطرة وتمتع السكان الفلسطينيين، فضلاً عن التشكيك بروايتها الرسمية حول ١٩٤٨.

المحطة الرابعة والإستراتيجية هي العام ٢٠٠٦ حيث تم البدء تباعاً بنشر مجموعة من التصورات والرؤى التي صاغتها نخبة من مثقفي وقيادات المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل في محاولة لوضع تصور لوهية الفلسطينيين وملاقتهم مع باقي الشعب الفلسطيني من جهة ومع الدولة التي يحملون مواطنتها من جهة أخرى. فقد نشر في العام ٢٠٠٦ تصور لجنة الرؤساء العرب التي تعد من أعلى الأسام المثبّلية شبه الرسمية للفلسطينيين في الداخل، وإيضاً وثيقة مركز مساواة الذي يتابع حقوق المواطنين العرب في إسرائيل، ثم في العام ٢٠٠٧ نشر الدستور الديمقراطي الذي صاغه مركز عدالة، وكذلك وثيقة حيفا التي بلورها مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية .

في أعقاب نشر هذه الرؤى أعربت مصادر أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى عن قلقها من «زيادة التطرف» بين المواطنين العرب واعتبرته بمثابة «خطر استراتيجي حقيقي على المدى البعيد»، وفي هذا الإطار كتب رئيس جهاز الشاباك في حينه يوفال ديسكين لمحرر جريدة «فصل العقال»، التي يصدرها التجمع الوطني الديمقراطي من الناصرة أن الشاباك سيعمل على «ملاحقة الأعمال التي تسعى إلى المس بطابع الدولة اليهودي حتى لو تمت بأدوات ديمقراطية»، كما قام رئيس الحكومة حينها إيهود أولمرت بعقد اجتماع لرؤساء الجهات الأمنية لمناقشة هذا التطرف، وقد نشرت جريدة معاريف في ٠٣.٠٣.٢٠٠٧ أن أكثر ما يقلق الجهات الأمنية ظاهرة «وثائق الرؤى» التي تتكاثر بين النخب المختلفة لعرب إسرائيل، حيث توجد اليوم مواطنيها وليس كدولة يهودية».

وقد أدت تحذيرات الجهات الأمنية النقاش المحتمد حول مكانة الفلسطينيين في إسرائيل وتعاتل الأصوات التي تطالبهم بأن يخبثوا إخلاصهم ليهودوا عنهم شبهة الـ «طابور الخامس»، وتحوّلت مسألة ضرورة تثبيت يهودية إسرائيل وطابعها كدولة لليهود وليس لمواطنيها إلى قضية «وطنية» إسرائيلية تتلف من حولها أغلب الأحزاب، هذا ناهيك عن أن صيغة «يهودية وديمقراطية» صارت تتقلص إلى صيغة إثنية بحتة عبر مقترحات تعريف إسرائيل على أنها الدولة القومية للشعب اليهودي.

كانت هذه النقاشات الملتهبة مع الفلسطينيين في إسرائيل إذن بمنزلة الحاضنة التي تطور فيها هذا المطالب، وكانت الخلفية التي على أثرها ذهب ليفني في أنابوليس وفي جعبتها مطلب جديد: الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية كشرط للتوصل إلى اتفاق سلام دائم مع منظمة التحرير الفلسطينية. ويمكن القول إن إسرائيل الرسمية كانت تطرح مطلبها على منظمة التحرير لكن عيونها كانت مصوبة أساساً على الفلسطينيين في إسرائيل.



الاستيطان، وقائع متسارعة على الأرض.

### حجم البناء في المستوطنات ارتفع بـ ١٢٢ بالمئة العام ٢٠١٣

# تصريحات نتنياهو بشأن الاستيطان خادعة بينما سياسته على أرض الواقع سافرة وثابتة!

**\*نتنياهو يقول إن إخلاء مستوطنات هو أمر «مفروغ منه»، وبموازاة ذلك يعلن أنه لم يتعهد أمام الرئيس الأميركي بتجميد الاستيطان\* مستشرق إسرائيلي يقترح توصلاً جغرافياً للدولة الفلسطينية العتيدة... تحت الأرض!\***

أكدت صحيفة «يديעות أchronوت»، أن معطيات دائرة تسجيل السكان الإسرائيلية تفيد بأن عدد المستوطنين في الضفة الغربية من دون القدس بلغ ٣٧٥ ألفاً بحلول نهاية العام ٢٠١٣.

والمعطيات التي نشرها مكتب الإحصاء، قالت «هارتس» إن بناء إسرائيل ٢٥٣٤ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، العام الماضي، هدفه إفسال جهود وزير الخارجية الأميركي جون كيري من أجل تحقيق تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين.

وشددت الصحيفة على أنه «ليس لدى الحكومة [الإسرائيلية] الحالية أية نية للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين. والحكومة التي تنوي إخلاء مناطق لا تواصل البناء فيها، وبالتالي ليس بوتيرة متسارعة كهذه. وليست هناك خطوة مستفزة وتثير غليان الفلسطينيين أكثر من الاستمرار في البناء في المناطق [المحتلة]، وكأنه لا تجري مفاوضات سياسية أبداً، بهدف دفعهم نحو تفجيرها». ورات الصحيفة أن «مواطني إسرائيل يدفعون وسيدفعون ثمن سياسة الحكومة».

##### حل مشكلة السكن بواسطة البناء في المستوطنات

أشار ياريف أوبنهايمر، السكرتير العام لحركة «السلام الآن» المناهضة للاحتلال والاستيطان، لدى تناوله معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، إلى تركيبة حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة.

وكتب أوبنهايمر في مقال نشره في موقع «يديעות أchronوت» الالكروتي، يوم الثلاثاء الماضي، أنه «عندما اختار رئيس الحكومة نتنياهو إيداع حقيبة البناء والإسكان في يد عضو الكنيست أوري أريئيل لمن حزب «البيت اليهودي» وأحد قادة المستوطنين،، كان يعلم أنه إضافة إلى الضرر السياسي فإن الحديث يدور حول وزير ينتمي إلى قطاع ملترزم بالأساس تجاه الجمهور القاطن وراء الخط الأخضر. واختيار أريئيل قضي على سوق السكن في إسرائيل، إذ يثبت مرور عام على حكومة نتنياهو أنه لم يتم وضع حل لفضلة السكن، طالما أن الحديث يدور حول إسرائيل التي في داخل الخط الأخضر».

ورأى أوبنهايمر أن معطيات مكتب الإحصاء «تعرض صورة واضحة ولا لبس فيها. وهي أن حكومة إسرائيل تعنى بأزمة السكن بالأساس بواسطة زيادة البناء وراء الخط الأخضر، وفي موازاة ذلك تم تسجيل تباطؤ في البناء في منطقة تل أبيب. والمعطى الأهم هو الفترة غير المسبوقة لبدء أعمال البناء في المستوطنات بنسبة ١٢٣ بالمئة قياساً بالعام ٢٠١٢».

وأردف أنه «لا النقب ولا الجليل، لا حيفا ولا القدس حظيت بفترة هامة كهذه في بدء أعمال البناء، والوضع جامد ومألٍ في معظم هذه المناطق. وحتى أنه ازداد سوءاً في تل أبيب. فخلال العام ٢٠١٣ تم تسجيل انخفاض مقلق بنسبة ١٩ بالمئة في البدء بأعمال بناء فيها. الأمر الذي رفع تكاليف السكن في كل وسط إسرائيل ويؤثر في الأسعار على المستوى القطري أيضاً».

وأضاف أوبنهايمر أنه «إذا تمعنا بعمق بالإمكان أن نكتشف أنه في العام الحالي زادت الحكومة مبادرات البناء في المستوطنات بعشرة أضعاف تحت عنوان 'البناء بمبادرة عامة' وبنبت بنفسها حوالي ١١٦١ وحدة سكنية. وإذا أرقنا عدد السكان الذين يقطنون في المستوطنات وكمية البناء عموماً مع كمية البناء العام خصوصاً، سجد أن الفجوات هائلة بين حجم البناء داخل حدود الخط الأخضر وحجم البناء في المستوطنات».

وتابع أن «الإمكان ترجمة الأرقام والمعطيات بسلط واحد واضح، هو أن الحكومة تحاول حل ضائقة السكن في إسرائيل تحت إشراف وزير الإسكان من خلال زيادة العرض وراء الخط الأخضر. وحتى من لا يوافق على أيديولوجية الاستيطان ولكنه بحاجة إلى حل سكني رخيص وبالإمكان الحصول عليه، فيضطر إلى الانتقال شرقاً والانصياع مرغماً للمشروع الاستيطاني».

وأشار أوبنهايمر إلى أن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون، وهو بنفسه مستوطن، يوقع على كافة مشاريع البناء في المستوطنات من دون اعتراض، وإلى حقيقة أن رئيس مجلس المستوطنات السابق، بنتسي ليرمان، يتولى حالياً منصب رئيس إدارة «دائرة أراضي إسرائيل»، وأن قائد المستوطنين، بنحاس فالرشتاين، يتولى حالياً منصب مركز «مديرية تطوير النقب والجليل»، كما أشار إلى تعاون الحكومة مع مدير عام شركة «امانا» زئيف جيفر المتخصصة بالبناء الاستيطاني، وأكد الكاتب أن كل هذه الحقائق تسهل على الوزير أريئيل تحويل الضفة الغربية إلى «بلاد الإمكانيات غير المحدودة».

وشدد أوبنهايمر على أن «البناء في المناطق لا ينحصر في الكتل الاستيطانية ويلاحظ أنه في أية مستوطنة معزولة في عمق الضفة - من [مستوطنة] هار براخا قرب نابلس وحتى [مستوطنتي] تقواع ونوكديم- ثمة أليات عمل تعمل بجد وحتى أن البناء في مستوطنات معينة لا يتوقف في يوم السبت. ولم تغب مكانة البؤر الاستيطانية العشوائية، حيث سجلت أعمال بناء كبير في الشهور الأخيرة، وتسعى الحكومة إلى شرعتها الآن».

ورأى أوبنهايمر أن الفلسطينيين محقون في مطلبهم بتجميد الاستيطان لأنه «من دون تجميد البناء بشكل فعلي، فإن المستوطنات ستستمر في الاتساع بصورة دراماتيكية. وإلى أن يتوصل الجانبان إلى اتفاق بعد عدة سنوات، قد نكتشف أن الانفصال إلى دولتين أصبح مستحيلاً. ويهتم المستوطنون بأن يذكروا طوال الوقت



(ب)

أن الوضع اليوم غير قابل للتغير ويسعون في الوقت نفسه إلى زيادة وتكثيف وتيرة البناء في المستوطنات أكثره.

واعتبر أوبنهايمر أن تغيير تركيبة الائتلاف وتغيير وزير الإسكان سيعدو بالفائدة مباشرة على تحسين الأجواء والثقة أمام الفلسطينيين وسيساعد على دفع العملية [التفاوضية] بشكل ملموس. لكن عدا ذلك، فإن تغيير الوزير أريئيل بوزير رسمي ولا يمثل قاطعاً معيناً سيمتحن فرصة حقيقية لتحسين أوضاع السكن في إسرائيل».

##### دولة تحت الأرض!

في ضوء النقاش داخل إسرائيل حول الاستيطان والمستوطنين ومصير هذا المشروع في حال التوصل إلى تسوية للصراع، طرح المستشرق الإسرائيلي والمتخصص في موضوع الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، الدكتور يحيئيل شابي، [التفاوضية] بشكل ملموس، لكن عدا ذلك، فإن تغيير الوزير أريئيل بوزير رسمي ولا يتواصل جغرافياً للدولة الفلسطينية تحت الأرض، فيما تواصل إسرائيل مشروعها الاستيطاني وربطها بالمستوطنات تحت الأرض أيضاً!

واعتبر شابي في مقال نشره في موقع «واللا» الإلكتروني يوم الأربعاء الماضي، أنه «يبدو للوهلة الأولى أنه لا يمكن تسوية المطلب الفلسطيني بالحفاظ على تواصل في السيادة بين جنوب وشمال الضفة في مقابل المطلب الإسرائيلي بالحفاظ على مناطق إي ا [بين القدس الشرقية وأريحا]. إلا أن تواملاً بواسطة اتفاق بإمكانه أن يجسر الفجوة».

وأضاف أن «الصعوبة الكامنة في التنازل عن أقاليم من الوطن تعرقل التوصل إلى حل. خاصة وأن الطموح المركزي هو إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي ناجح، معتبر أن الاستيطان هو أمر شرعي وأن «المعارضة المركزية للولايات المتحدة والأوروبيين للبناء الإسرائيلي في منطقة إي ا [المحاذية [المستوطنة] معاليه أدوميم تابعة من الخوف من أن هذا الأمر قد يشكل خطراً على قدرة التنقل بين البلدات الفلسطينية المنتشرة في الضفة، والمس بالتواصل الجغرافي لدولتهم العتيدة».

وتابع أن «الصراع على الأرض هو صراع وجودي بالنسبة إلى المجموعتين القوميتين في أرض إسرائيل. لا سيطرة أحد الجانبين على الأرض تمنع بالضرورة سيطرة الجانب الثاني عليها. ومن هنا، فإن الصعوبة المركزية التي تمنع التوصل إلى نهاية الصراع، إلا وهي والتنازل عن الأرض، بالإمكان حلها فقط بواسطة السيطرة على الأرض. كيف؟ سيتم التوصل إلى حل بواسطة إقامة شبكة أنفاق وجسور ومفارق طرق تربط بين الكتل الاستيطانية والبلدات اليهودية المركزية المنتشرة في الضفة أي المناطق، وبصورة مباشرة بين المدن الفلسطينية وبناتها [القرى المحيطة بها]. وبذلك، سيطلب الجانبان بالتنازل عن نقاط سكنية قليلة ومعزولة فقط من خلال ضمهها إلى الدولة الثانية».

ومضى شابي أنه «على غرار إقامة الأنفاق التي تخدم انتقال المستوطنين اليهود، وترتبط بين معاليه أدوميم والقدس، وبين مستوطنات غوش عصيون والقدس، بالإمكان شق أنفاق وجسور ومفارق طرق تربط بين البلدات الفلسطينية. فالواقع في مناطق الضفة هو أنه بين الكتل الاستيطانية ذات الأغلبية العربية تنتشر كتل ذات أغلبية يهودية».

ورأى الكاتب أن على نتنياهو «الذي يسعى إلى الربط بين الأسكا والولايات المتحدة» هل تم بواسطة شبكة شوارع ومفارق طرق، أن يسدّق الفكرة بصورة مشابهة في مناطق الضفة، من أجل التوصل إلى حل دائم للصراع».

وأشار شابي إلى أن إخلاء مستوطنين هو أمر «مستحيل في الضفة»، لأن «العلاقة بين الإسرائيليين وبين يهودا والسامرة أعرق من علاقتهم مع قطاع غزة، فضلاً عن أن الصعوبة الكامنة في إقامة بلدات جديدة للذين سيتم إخلاؤهم ودفع تعويضات والتخوف من حرب أهلية، ستحبط حلاً كهذا». ولذا فإن «الحل الذي يتعين على وزير الخارجية الأميركي جون كيري السعي إليه هو إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح وترتبط بين أجزائها شبكة مخطط لها جدا من الشوارع والأنفاق والجسور ومفارق الطرق»، وتساهل شابي: «من قال إن الدلة بحاجة إلى تواصل جغرافي يستند إلى شوارع وليس إلى تواصل في التنقل هكذا أو ذاك يطرح حلولاً بالوصول من مكان إلى آخر بواسطة أنفاق أو جسور. هل تم الربط بين الأسكا والولايات المتحدة بواسطة ممر آمن يقطع الأراضي الكندية؟ هل تم ربط جزر هاواي مع الولايات المتحدة؟ هل تم ربط إيرلندا الشمالية بالأراضي البريطانية؟ هل ثمة عيب في السيادة البريطانية أو الأميركية هناك؟ لا، أبداً».

واستطرد «إذا كان التواصل الجغرافي همدا جعاً للفلسطينيين، لماذا إذن في الإمكان براهيم الربط بين القطاع ومناطق يهودا والسامرة بواسطة أنفاق تحت الأرض أو ممر آمن، وليس في الإمكان القيام بذلك بين المناطق التي يسكنها الفلسطينيون في أراضي الضفة الغربية».

واعتبر شابي أن «حلاً مبتكراً فقط لا يلزم إسرائيل بإخلاء مناطق واسعة، ويتطلب من الفلسطينيين الموافقة على وجود مستوطنين في مناطق الضفة، سيكون قابلاً للتطبيق. ويبدو أن الأنفاق والجسور من شأنها أن تجسر الفجوات. ومثلما يعمل الأميركيون على إيجاد حلول لحراسة الحدود الخارجية، مع التشديد على غور الأردن، فإن عليهم أن يطرحوا أفكاراً مبتكرة أيضاً بشأن ضمان أمن المعابر بين الكتل المأهولة... والمطلوب هو أن ترسم إسرائيل خريطة جسور وأنفاق ومفارق طرق، وبذلك تتجاوز ميطات وعقبات، وتمنع تأخيراً في طريق الوصول إلى نهاية الصراع على أساس دولتين واقعيتين للشعبين».

إعداد: بروهوم جرابسي

«المشهد الاقتصادي»

## OECD تدعو إلى تخفيض راتب الحد الأدنى في إسرائيل

\* راتب الحد الأدنى ١٢٣٠ دولارا وأخرا ارتفاع له كان قبل ثلاثة أعوام \*

\* معدل الرواتب الفعلي (١٧٢٠ دولارا) يشكل ٦٦٪ من معدل الرواتب الرسمي (٢٦٨٥ دولارا) \*



نسبة انخراط الرجال الحريديم في سوق العمل الإسرائيلية ما زالت أدنى من ٤٠ بالمائة

عن العمل، بينما ٥٠٪ من النساء ذوات المؤهلات العالية يعملن في وظائف أقل من مستواههن المهني. أما بين الرجال الحريديم، فإن نسبة الانخراط في سوق العمل هي ٤٠٪، وهذا بدوافع دينية، إذ أن غالبيةهم تمتنع عن الانخراط في سوق العمل العام لدوافع دينية، ورفضها الانخراط في المجتمع المدني، وهي تعتمد بنسبة كبيرة على المخصصات الاجتماعية، لكن من جهة أخرى تؤكد الكثير من التقارير انتشار «سوق العمل الأسود» في مجتمعات الحريديم، بمعنى ذلك غير المسجل في السجلات الرسمية. ويوصي تقرير OECD للاقتصاد الإسرائيلي بزيادة منتج العمل، إذ أن إسرائيل تحل في المرتبة ٢٦ (متدنية) من أصل ٣٤ دولة، في مسألة تدني المنتج من ساعة العمل، ولهذا يدعو التقرير إلى رفع مستوى التأهيل المهني للعاملين، بدءاً من المرحلة المدرسية للأجيال الناشئة.

## النساء في إسرائيل: مؤهلات أعلى مقابل رواتب وترقيات أقل

\*النساء يشكلن ٦٤٪ من العاملين في القطاع العام ونسبتهم في الوظائف المسؤولة ٣٣٪ \*معدل

رواتب النساء ٦٦٪ من رواتب الرجال \* ٥٠٪ من الحاصلين على شهادة دكتوراة حتى عمر ٤٤ عاماً من النساء\*

وفي الشهادات العليا وحتى عمر ٤٤ عاماً، وجد التقرير أن هناك مناصفة في الحاصلين على شهادة اللقب الثالثة (دكتوراة) وتهبط النسبة إذا ما احتسبت حتى عمر ٥٤ عاماً، إذ تصبح نسبة النساء ٤٤٪. أما بالنسبة لتقرير مرقاب الدولة، فقد بين غياب النساء بنسبة هائلة في الوظائف الإدارية العليا في المؤسسات الحكومية والعامّة، ففي حين أن النساء يشكلن ٤٤٪ من إجمالي العاملين في القطاع العام، فإنهن يشكلن ما بين ٣٢٪ إلى ٣٤٪ من الوظائف المسؤولة، وإذا ما تم إخراج سلك القضاء من نيابة ومحاكم، فإن نسبة الوظائف المسؤولة تهبط إلى قرابة ١٢٪. ويقول تقرير المراقب إن الحكومة الحالي تتباهى بعدد المديرات العامات بين النساء، إلا أنه على أرض الواقع، فإن من بين ٣٠ مديراً عاماً لمؤسسات ووزارات مختلفة هناك ست نساء فقط. ويقول أيضاً إنه في ٦٨ شركة حكومية هناك سيطرة كاملة للرجال، ويتعمق الوضع أكثر في شركات الصناعات الحربية، كما أن الوضع يستحفل في سلك الشرطة، فمن أصل قرابة ٢٨ ألف شرطي هناك ٦ آلاف شرطية، ومن بين قائد ٦٠ مركزاً للشرطة في جميع أنحاء البلاد هناك قائدة واحدة.

[اطلع عرضاً موسعاً لتقرير مراقب الدولة على ص ٧]

العام ٢٠١٣ نسبة ٥٨٪ بقليل، مقابل ما يقارب ٧٠٪ بين الرجال، كما أن نحو ٦٧٪ من النساء عملن في وظائف كاملة مقابل ما يقارب ٨٧٪ بين الرجال، ولكن على مستوى النساء اليهوديات، فإن نسبة انخراطهن في سوق العمل تصل إلى ما يقارب ٦٣٪، مقابل ٣٠٪ من النساء العربيات. ويؤكد التقرير ما ورد في تقرير أخير حول معدلات الرواتب، إذ أن الفجوة بين رواتب الرجال والنساء ما تزال كبيرة، وبلغ معدل رواتب النساء في العام ٢٠١٢، نحو ٦٦٪ من رواتب الرجال، فقد بلغ معدل رواتب النساء ٢٠٧٠ دولاراً، مقابل ٣١٣٠ دولاراً، وفي هذا الباب أيضاً، فلن الفجوة كبيرة جداً بين معدل رواتب النساء اليهوديات، ورواتب النساء العربيات، وحسب تقارير سابقة، فإن معدل أجور النساء العربيات في حدود ٤٥٪ من معدل الأجور العام، وترتفع هذه النسبة لدى النساء اليهوديات إلى ٧٢٪، أي أعلى من نسبة رواتب الرجال العرب بشكل عام.

ويبين التقرير أن الشباب والنساء يحققن إنجازات دراسية وعلمية أعلى من الشباب والرجال، فمثلاً نسبة ٦٥٪ من الشباب حصلن على شهادة «البجروت» (التوجيهي) الكاملة، وتهبط هذه النسبة بين الشباب إلى ٥٣٪، وبلغت نسبة الشباب اللاتي استوفين شروط الانتساب إلى الجامعات ٥٢٪، مقابل ٤٩٪ بين الشباب.

دعت منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD إسرائيل إلى تخفيض الحد الأدنى من الرواتب، وهذا ضمن سلسلة من الإجراءات التي عرضتها المنظمة على الدول الـ ٣٤ الأعضاء فيها من أجل تحقيق قفزة في معدلات النمو الاقتصادية، إلا أن هذا المطلب يأتي بعد جمود مستمر منذ نحو ثلاثة أعوام في راتب الحد الأدنى في إسرائيل، وأمام مطالبات برفعه مجدداً. ويضع التقرير سلسلة من التوصيات للاقتصاد الإسرائيلي، ويتعلق قسم كبير بتقليص الفجوات الاجتماعية الناجمة عن اللامساواة، إذ أن الفجوات في إسرائيل هي الأكثر اتساعاً، سوية مع أربع دول أخرى، من بين الأعضاء الـ ٣٤ في المنظمة، إلا أن مسعى سد الفجوات لا يتلاءم مع مطلب تقليص الحد الأدنى من الأجر، وبموجب القوانين الإسرائيلية فإنه لا يوجد تقليص مستويات الراتب، لأن هذا يتناقض مع القانون الذي يمنع إساءة شروط العمل القائمة لكل عامل، ولهذا فإنها رغبتم حكومة إسرائيل بالتجاوب مع هذا المطلب، فإنها ستمتنع عن تعديل الحد الأدنى من الرواتب لسنوات قادمة، خاصة وأن باقي الأجيال لا يحصلون في السنوات الأخيرة على علاوات منظمة.

ويبلغ الحد الأدنى من الرواتب حالياً ١٢٣٠ دولاراً، وهناك قطاعات عمل خاصة تتطلب كفاءات مهنية وعلمية لها مستوى أعلى لراتب الحد الأدنى، بفعل اتفاقيات جماعية، أو حتى قرارات وزارية وقوانين. ويبلغ معدل الأجور الرسمي في هذه المرحلة ٩٤٠٠ شيكل وما يعادل ٢٦٨٥ دولاراً، ومعدل الأجور الفعلي ٦٢٠٤ شيكل، وهو ما يعادل ١٧٧٢ دولاراً، ما يعني ٦٦٪ من معدل الأجور الرسمي، وتنبع هذه الفجوة من أن حساب معدل الراتب الرسمي يأخذ بالحسبان كل الرواتب ويقسمها بالمعدل على عدد العاملين، بينما معدل الأجور الفعلي يأخذ بالحسبان نسبة العاملين الذين يحصلون على مستويات معينة من الرواتب.

فقد بين آخر تقرير عن معدلات الرواتب صدر في مطلع العام الجاري أن نحو ٣١٪ من الأجيال في إسرائيل يحصلون على راتب الحد الأدنى وما دون، وأقل من ١١٪ يحصلون على ما بين راتب الحد الأدنى وحتى نصف معدل الأجور، وأقرب إلى ٢٠٪ يحصلون على ما بين ٥٠٪ من معدل الأجور إلى ٧٥٪ من معدل الأجور، وأقل من ١٢٪ من الأجيال يحصلون على معدل الأجور وما دون، وهذه نسبة أعلى مما كانت عليه في العام ٢٠٠٢، حينما كانت النسبة ١٧١٪، بينما ٢٨١٪ حصلوا على رواتب أعلى من المعدل العام، مقابل ٢٧٧٪ في العام ٢٠١١.

وأبرز ذلك التقرير الفجوات الكبيرة في معدلات الرواتب على أساس الشريحة القومية والطائفية، وأيضاً بين الرجال والنساء، إذ تبين أن معدل الرواتب لدى اليهود الأشكناز يساوي ٤٢٪ من معدل الأجور الرسمي، وتتنخفض هذه النسبة لدى اليهود الشرقيين إلى ١٠٩٪، بينما معدل الرواتب لدى العرب هو ٦٦٪ من معدل الأجور الرسمي، وهذه فجوات أخذت بالاتساع، فمثلاً في العام ٢٠٠٢ كان معدل أجور الأشكناز ٦٦٪ من معدل الأجور الرسمي، ولدى اليهود الشرقيين ١٠٠٪، أما لدى العرب فقد كانت النسبة ٧١٪ من معدل الأجور الرسمي، وهذه المعطيات تعني أن معدل رواتب العرب يصل إلى ٤٦٪ من معدل رواتب الأشكناز، و٦٠٪ من رواتب اليهود الشرقيين.

وقالت الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية إن تقرير OECD تركّز بالأسان الإسرائيلي في معدلات الانخراط في العمل، وتركّز بشكل خاص في مسألة

## موجز اقتصادي

### تل أبيب في المرتبة ٢٠ بين مدن العالم الأكثر غلاء

أدرجت مجلة «إيكونوميست» مدينة تل أبيب في المرتبة العشرين من بين المدن الأكثر غلاء في العالم، وهذا في تقريرها نصف السنوي الذي يستعرض غلاء المعيشة في ١٤٠ مدينة من المدن الكبرى في ٩٣ دولة في العالم، ويأخذ المقياس بالاعتبار الكثير من عوامل الإقامة للسياح والزائرين، ولكن اللافت في التقرير أن تل أبيب قفزت ١٤ مرتبة إلى الأعلى، خلال عام واحد، إذ تم تدريجها في تقرير العام الماضي ٢٠١٣ في المرتبة ٣٤، وباتت المدينة الأكثر غلاء من حيث غلاء المعيشة في الشرق الأوسط، ومستوى الغلاء فيها بعيد بشكل طفيف عن مدينة لندن التي تم ادراجها في المرتبة ١٥.

وظهر من التقرير أنه لم تظهر أية مدينة شرق أوسطية في المدن الخمسين الأكثر غلاء في العالم، إذ حلت العاصمة الأردنية عمّان في المرتبة الـ ٥٢ وكانت الثانية عملياً بعد تل أبيب في منطقة الشرق الأوسط.

وبرز من بين العوامل التي ساهمت في ارتفاع غلاء المعيشة والأقامة في تل أبيب، الارتفاع الحاد في أسعار وصيانة السيارات، وأسعار المواصلات في المدينة، التي ترتفع بنسبة ٦٨٪ عما هي في نيويورك. وعلى المستوى العالمي، فقد تربع تل أبيب على قمة المدن الأكثر غلاء مستغافورة، وحلت ثانية العاصمة الفرنسية باريس، بينما العاصمة اليابانية طوكيو، التي احتلت المرتبة الأولى على مدى سنوات طوال، حلت في المرتبة السادسة في تقرير هذا العام. أما من بين المدن الكبر الأقل غلاء في العالم، فنجد مدينتي الرياض وجدة السعوديتين، ومعهما الجزائر ومدمق ونيودلهي وكراتشي وبومباي.

### تفاقم العجز المالي في الأحزاب الكبرى

حذرت أوساط اقتصادية إسرائيلية من تفاقم العجز المالي في الأحزاب الكبرى، والذي كشف عنه التقرير الدوري لمراقب الدولة، الذي تطرق إلى حجم الصرف في الانتخابات البرلمانية التي جرت في مطلع العام ٢٠١٣، وتزكّت الكثير من الأحزاب مع عجز مالي هائل يصل مجموعه إلى عشرات ملايين الدولارات. وحسب القوانين الإسرائيلية، فإن الأحزاب الممثلة في الكنيست تحصل شهرياً على تمويل من الخزينة العامة، بحسب عدد نوابها في البرلمان، إذ يصل حجم التمويل للنائب الواحد ضمن الكتلة إلى نحو ١٧ ألف دولار، ويضاف لكل كتلة تمويل مع نائب واحد إضافي لعدد النواب القائم.

كما أن الخزينة العامة تمويل الحملات الانتخابية البرلمانية وأيضاً البلدية، ففي الانتخابات التي جرت في مطلع العام الماضي بلغ التمويل نحو ٣٥٠ ألف دولار لكل نائب في الأحزاب الفائزة، وهناك تمويل نسبي لكل لائحة حصلت على ١٪ وأقل من ٢٪ من الأصوات ولم تجتز نسبة الحسم.

وما زال حزب «العمل» الحزب الذي لديه أكبر عجز مالي، وهو موروث منذ سنوات نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وبلغ حجمه بعد الانتخابات الماضية ٢٩ مليون شيكل، وهذا ما يعادل ٩٤ مليون دولار، رغم أن للحزب كتلة من ١٥ نائباً، ولكن كما يذكر فإن هذا العجز أقل مما كان عليه في سنوات سابقة.

وحل الليكود في المرتبة الثانية مع عجز بلغ ٦٨ مليون دولار، وللحزب ٢٠ مقعداً، ولكن المشكلة الأكبر هي في حزب «كاديما»، الذي لديه عجز من ٧٧ مليون دولار، وله نائبان فقط مقابل ٢٨ نائباً في الدورة السابقة. ويبلغ العجز في حزب «ميرتس» حوالي ١٦٦ مليون دولار، وللحزبة ٦ نواب، وحزب «الحرية» برعاية تسيبي ليفني يتكبد هو أيضاً عجزاً بقيمة ١٦٦ مليون وللحزبة المنشقة عن «كاديما» لها ٦ نواب أيضاً.

وبرزت في اللائحة الأحزاب الناشطة بين الفلسطينيين في إسرائيل، إذ أن العجز في حزب التجمع الوطني الديمقراطي يقارب ٧٥٠ ألف دولار وله ثلاثة نواب، والحزب الديمقراطي العربي نحو ٢٦٠ ألف دولار وليس ممثلاً في الكنيست، وحزب الوحدة العربية - الجناح السياسي للحركة الإسلامية الجناح الجنوبي - ولدعيه نحو ٢٣٠ ألف دولار، وله ثلاثة نواب. أما الأحزاب التي سجلت فائضاً، فكان أولها حزب «إسرائيل بيتنا» الذي له ١١ نائباً، وسجل فائضاً من ١٣٦ مليون دولار، وفي المرتبة الثانية الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وسجلت فائضاً من ٥٠٠ ألف دولار ولها أربعة نواب، والحركة العربية للتغيير - ١٤٠ ألف دولار ولها نائب واحد.

### قطاع الملبوسات يتضرر من موسم الشتاء الرديء

قالت تقارير اقتصادية إن ضعف موسم الشتاء في الشرق الأوسط، والذي يطال إسرائيل أيضاً، لا يؤثر على المزارعات ومخزون المياه فحسب، بل إن قطاع الملبوسات أعلن أنه سجل خسائر فادحة جراء حالة الطقس، التي كانت على طول موسم الشتاء أقرب إلى كونها خريفية مع أمطار شحيحة.

وقال تقرير نشرته صحيفة «دي مارك» الاقتصادية إن شراء الملبوسات والأحذية الشتوية في المجمعات التجارية في مختلف أنحاء البلاد سجلت تراجعاً بنسبة ١٧٪ عما كان في نفس الموسم في العام الماضي ٢٠١٣، وفي شهر كانون الثاني وحده، كانت المبيعات أقل بنسبة ١٠٪ من نفس الشهر من العام الماضي، وفي شهر شباط أقل بنسبة ٧٥٪ مما كان في نفس الشهر في العام ٢٠١٣، وهذا عدا عن أن بدء موسم الملابس الشتوية قد تأخر كثيراً، نتيجة انحباس الأمطار وارتفاع معدل درجات الحرارة، كذلك فإن سياحة التزلج في جبل الشيخ، في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، سجلت هي أيضاً انهياراً كاملاً، إذ لم يتم فتح الجبل أمام التزلج سوى أيام قليلة في شهر كانون الأول الماضي، وقال المستثمرون الفائزون ببطء إدارة الجبل إنهم يدفعون سنوياً ٢٠٠ ألف دولار مقابل استئجار المكان، بينما المداخليل هذا العام تراوحت ما بين ٦٠ ألف إلى ٧٠ ألف دولار فقط.

أظهر تقريران رسميان في إسرائيل صدرا بمناسبة يوم المرأة العالمي، في الثامن من الشهر الجاري آذار، أن النساء في إسرائيل لديهن مؤهلات جامعية أعلى، على الأقل حتى اللقب الثالث، ولكنهن ما زلن يواجهن تمييزاً في شروط العمل من رواتب وترقيات، وتبرز الظاهرة في المستويات الإدارية في القطاع العام، الذي تشكل النساء قرابة ٢٤٪ من إجمالي العالمي فيه.

فقد أصدرت مكتب الإحصاء المركزي تقريراً عن وضعيه العمل بين النساء من حيث نسب انخراطهن في سوق العمل، ومعدلات رواتبهن، من حين أصدر المراقب العام للدولة تقريراً يوجه انتقادات حادة لجميع حكومات إسرائيل، لكونها لم تعمل بما فيه الكفاية على رفع مكانة المرأة العاملة في القطاع العام، من وزارات ومؤسسات رسمية وشركات حكومية. وتذكر في هذا المجال أن تعيين محافظ جديد لبنك إسرائيل في العام الماضي تأخر عدة أشهر، وتعثرت تعيين محافظين اثنين، في الوقت الذي كانت أصابع كثيرة تدل على من كانت نائبة المحافظ السابق ستانلي فيشر، كرئيس بلوغ، وكان انطباع أن عدم موافقة بنجامين نتانيا هو على تعيينها نابع من كونها امرأة، ولكن في نهاية المطاف حطيت بالمنصب، كما أنه لأول مرة تتولى حالياً امرأة منصب المدير العام لوزارة المالية.

وحسب تقرير مكتب الإحصاء، فإن انخراط النساء في سوق العمل تجاوز في

## حكومة إسرائيل مُطالبَة بتقليص ٣ مليارات دولار في ميزانية العام المقبل!

\*بنك إسرائيل المركزي قلق من التباطؤ الاقتصادي ويقلص الفائدة البنكية إلى مستوى ٠,٧٥٪\*

إسرائيل أن تطمح له في ٢٠١٥ هو ٤٪ على الأقل، إذ أن التوقعات الحالية تتحدث عن نمو ٣,٥٪ في ٢٠١٥، كتمهيد لعودة إسرائيل إلى نسب النمو التي كانت قائمة في سنوات منتصف العقد الماضي، ما بين ٥,٨٪ إلى ٥,٨٪. واستناداً إلى تصريحات سابقة صادر عن وزير المالية يائير لبيد، فإن الحكومة ستجته إلى تقليص الميزانية بدلاً من رفع الضرائب، ولكن التقليص سيكون أساساً على حساب الميزانيات الاجتماعية، وتحييد وزارة الدفاع والجيش من أي تقليصات.

### قلق في بنك إسرائيل

وفي تقريره الشهري الذي أعلن فيه عن تخفيض الفائدة البنكية بـ ٠,٧٥٪ لترسو عند مستوى ٠,٧٥٪ في الشهر الجاري، بعبر بنك إسرائيل المركزي عن قلقه من مؤشرات التباطؤ في النشاط الاقتصادي الإسرائيلي، ويقول البنك إن التباطؤ كان واضحاً من نسب النمو في النصف الثاني من العام الماضي، ويشكل خاص النمو الحاصل في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ الماضي، إذ بلغت نسبة ٢,٣٪، وهذا من المفترض أن يكون مؤشراً لضعف النمو، على الأقل في الأشهر الأولى من العام الجاري.

وقال بنك إسرائيل، كان التضخم المسجل في الشهر الأول من

قال تقرير لمركز الأبحاث في الكنيست الإسرائيلي صدر في نهاية الأسبوع الماضي إن الحكومة ستكون مُطالبَة بتقليص ما يقارب ٣ مليارات دولار في ميزانية العام المقبل -٢٠١٥، وهذا ما يتبادى به منذ أشهر طوال بنك إسرائيل المركزي، الذي عجز في تقرير له في الأسبوع الماضي عن قلقه من التباطؤ في النشاط الاقتصادي، وكان هذا أحد أسباب تخفيض الفائدة البنكية في الشهر الجاري إلى مستوى ٠,٧٥٪.

واستعرض تقرير مركز الأبحاث تقرير بنك إسرائيل المركزي الذي قال إن نهج الحكومة الاقتصادي من شأنه أن يتسبب باضطراب الحكومة إلى المزيد من رفع الضرائب وفرض تقليصات في ميزانيته العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، وإن هناك التزامات حكومية بقيمة ٦ مليارات شيكل (١,٦٤ مليار دولار)، أكثر من السقف المحدد لميزانية ذلك العام، وفي حال لم يكن النمو الاقتصادي بوتيرة عالية بشكل خاص، ولا تعمل الحكومة على تخفيض حجم التزاماتها، إلى مستوى سقف الميزانية، فستكون هناك حاجة ماسة إلى رفع المزيد من الضرائب، كي يكون العجز في الميزانية في إطاره المحدد.

كذلك دعت منظمة OECD إلى إجراء تقليصات في مصاريف الحكومة الإسرائيلية في ميزانية ٢٠١٥، وفرض ضرائب جديدة، من أجل تغطية عجز تتوقع OECD أن يكون في ذلك العام، وحسب التقرير، فإن النمو الاقتصادي الذي على



الجزء الثاني من مقدمة كتاب «الهويات، الحدود وحيزات التصنيف في المجتمع الإسرائيلي»

# كيف تتبلور عمليات بناء الهويات الجمعية في إسرائيل؟

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

## مقالات الكتاب

تتفحص المقالات التي يحتويها هذا الكتاب (الهويات، الحدود وحيزات التصنيف في المجتمع الإسرائيلي، الذي شارك في تحريره كل من أورنا ساسون ليفي وغازي بن بورات وزيئيف شافيط) - والذي نشرنا الجزء الأول (النظري) من مقدمته في العدد قبل السابق من هذا الملحق - عمليات بناء الهويات الجمعية في إسرائيل.

ولا تفترض المقالات وجود هويات قائمة وثابتة، وإنما تتفحص تشكل أو تغير الهويات في سياقات تاريخية ديناميكية. وبغية تجنب تشيؤ الهويات المجردة كما لو كانت أشياء قائمة ولموسسة، تقترح المقالات تفسيرات للطرق التي تتشكل وتتلور فيها الهويات في اللقاء بين الفرد ومؤسسات الدولة والسيروورات العالمية. لتكشف عدم استقرارها وثباتها. ويفضل جزء من المقالات تفحص المقولات الاجتماعية وليس المجموعات، ذلك لأن هذا الاختيار يتيح بحث ماهية الظروف المادية أو السياسية التي تتوزع فيها الفرصة للهويات المجتمعية (مكتشفة، قوية أو ضئيلة) في مقولات وتصنيفات معينة، كذلك فإن بحث الأمور «من فوق» يسعى إلى تفحص ومعرفة كيف تتشكل التصنيفات الاجتماعية وكيف تفرض وتضاغ من قبل الزعماء ورجال السياسة، أو أصحاب المصالح الاقتصادية، أما البحث «من أسفل» فيستفيد من طريق إثارة أسئلة من قبيل: ما هي «سياسة الميكرو» للتصنيف الاجتماعي؟ كيف يستخدم الناس مقولات وتصنيفات الدولة أو المجتمع في الحياة اليومية؟ كيف يتبنى ويدوت (يتمثل) ويتلمص ويغير الرجال والنساء المصنفون ضمن تصنيفات قائمة، أو كيف يسعون إلى تقويض التصنيف المفروض عليهم؟ ما الذي يجعل الناس يتماثلون مع آخرين، وأن يعيشوا التجربة بواسطة مصطلحات معينة بالتحديد؟

يقتسم الكتاب إلى جزأين رئيسيين. في الجزء الأول تؤكد وتكرر المقالات على التحليل «من أسفل إلى أعلى» للسيروورات المستمرة والطويلة لبناء الهوية، ولكن من خلال السياق الثابت للدولة وأنشطتها وممارستها. وتتناول مقالات يوليا لرنز، دانا قحطان، آفي شوشانا، ليليان أبو طيخ، أورنا ساسون وميخال روم، بحث عملية بناء الهويات الجندرية والإثنية أو التقاطع واللقاء بينها. ولا تتفحص هذه المقالات بناء الهوية في فراغ، وإنما تبحث في تشكيل الهوية في سياق عمل وفعل العوامل والقوى البنوية الدولية (على سبيل المثال سياسة إسرائيل تجاه مواطنيها العرب، سياسة التعليم، سياسة الهجرة وغيرها)، والقوى والعوامل العالمية (الهجرة من دول الاتحاد السوفييتي سابقاً) أو الأيديولوجية، التي تؤثر على تشكيل هوية المجموعات والأفراد.

أما الجزء الثاني، والذي يتضمن مقالات ميخال كرفال- طوبي، غازي بن بورات، ميخائيل فايفا، زيئيف شافيط، شلومو فيشر، يارون تسور وشموئيل نوح آيزنشتات، فإنه لا يتناول عملية بناء الهويات «من أسفل إلى أعلى»، وإنما يتفحص السيروورات التاريخية والاجتماعية (كالتسياسة الداخلية والاتحاد السوفييتي في إسرائيل) أو الأيديولوجية، التي تؤثر على تشكيل الهويات في إسرائيل وفي تغيير هذه الهويات.

## تحليل «من أسفل إلى أعلى»

يستهل الجزء الأول من الكتاب بمقال يوليا لرنز، الذي يتناول مجموعة المهاجرين الناطقين بالروسية في إسرائيل، والتي تشكل المجموعة الإثنية- اللغوية الأكبر (حوالي ١٢٪ من مجموع السكان في إسرائيل وحوالي ٢٠٪ من السكان الروس). ويقترح مقال لرنز محاولتين مختلفتين لربط التغيير الثقافي في روسيا ما بعد السوفييتية، بالواقع الاجتماعي - الثقافي للمهاجرين «الروس» في إسرائيل. ويشخص المقال في فراغ، وإنما تبحث وتصنيفين للهوية- الثقافية والإثنية- واللذين يستخدمهما المهاجرون الروس بغية موضعة أنفسهم مجدداً داخل تراتبيات المجتمع الإسرائيلي (المستوعب لهم) وصولاً إلى تعزيز وتقوية مكانتهم كمجموعة أو كأفراد. ويرتبط تجنيد خطاب الطبقة المثقفة في هذا السياق بفقدان المكانة الاجتماعية التي يعانى منها المهاجرون الروس في إسرائيل، وقد أتبع هذا الخطاب بحكم المكانة المفضلة التي أعطيت منذ البداية للمهاجرين الناطقين بالروسية من قبل المؤسسة الرسمية الإسرائيلية. في المقابل فإن تقوية الكون الإثني- القومي للمفاهيم وجهات النظر السياسية الروسية- السوفييتية، ترافق مع تقوية وتعزيز الإثنية - القومية في المجتمع الإسرائيلي بجملة، وهو يساعد المهاجرين في الاندماج. غير أن البعد الحضاري للمحتوى الثقافي السوفييتي- الروسي يتيح للمهاجرين

المحافظة على هوياتهم الروسية وسط قيامهم بتغيير مفرد ودلالات هذه الهويات، وإعادة تفسيرها من جديد، وباستخدامها، وحتى بتحديثها. وهكذا فإن الهوية الـ «روسية» لليهود الروس في إسرائيل ليست «قومية» أو «إثنوبولوجية»، أو «مدنية»، وإنما تستند على تعريف إثني يشمل كل روسيا كحضارة وثقافة. وعليه يطرح مقال لرنز (كمقال يارون تسور) السؤال إذا ما كان فعلاً، ومتى وكيف تواصل الثروة الثقافية المستندة على محور لغوي «أجنبي» (روسي، فرنسي) أداء عملها ووظيفتها في إقامة والاحتفاظ بطائفة من الشبكات الاجتماعية المرتبطة بها.

ويتيح التحليل «من أسفل إلى أعلى» تفحص الأشكال والطرق التي تتيح فيها الدولة والمجتمع، أو لا يتيحان، التموذج من جديد للمجموعات الاجتماعية. مع ذلك فإن محاولات المجموعات الضعيفة إعادة تفسير مقولات التصنيف المألوفة وتغيير تموضعها الاجتماعي، يمكن أن تصطم أحياناً بـ «أسوار» الهيمنة المنتهي إلى الفشل.

وتكشف دانا قحطان في مقالها الفوارق في الثقافة الإثنية اللواتي «جولاني» والمظليين في الجيش الإسرائيلي، وتقول إنه وفي إطار الصراع على الثروة الرمزية تظهر اصطلاحات ومقولات جديدة تكون تصنيفات الهوية لـ «إشكنازي» و«شرقي» ولعل من اللافت بصورة خاصة إدخال تصنيف «عربي»، كمحتوى وبنو إلى لائحة الهوية الشرقية، حين يطلق جنود لواء «جولاني» على أنفسهم «عرباً». فالعربي لم يعد ينظر إليه كعدو خارجي فقط، ولا كمقولة تصنيفية استوردوها من خلال حقيقة وجود مهاجرين قدموا من مناطق ثقافة عربية، وإنما كمقولة تصنيف ندية، مقابلة، تنبثق من مفرد ودلالة هذه المقولة في الواقع والحياة الإسرائيليين، وخاصة الحياة العسكرية، وتستخدم لتعريف الهوية المتعلقة باليهود، ويظهر مقال قحطان بوضوح كيف تؤدي أحياناً دلالات ومعان جديدة، تعطى لمقولات وتصنيفات قديمة، إلى تغيير هذه المقولات وإعادة صياغة الفوارق فيما بينها.

ويرد تفسير أو معنى مقولة «عربي» في سياق هوية شرقية يشبه أكثر تفسير شوحط وشنهاف، على لسان أحد الذين أجريت معهم مقابلات في نطاق مقال في شوشانا، الذي يتفحص فيه البحث الجرد للهوية الشرقية كما تتجلى في قصص حياة خريجي مدرسة داخلية تربوية ونظرائهم الذين تعلموا في مدارس في مدن التطوير. وبين شوشانا أن الفوارق في عمليات التنشئة الاجتماعية، التي تعود لتدخل الدولة في حياة الأفراد، خلقت «هايتوسات» (جمع «هايتوس») مختلفة لدى الأشقاء واختلافات وفوارق في العناصر التي تتكون منها هوياتهم الإثنية.

وتتم عملية التفكيك وإعادة البناء لمقولة «الإثنية» هنا أيضاً «من تحت» ولكن ثقافية ذات قدرة كافية، فإن عملية التفكيك تتم بصورة فردية، حتى وإن كانت نابعة بشكل جلي من عملية منظمة للدولة في ميدان التعليم. ويحلل مقال ليليان أبو طيخ انتقال النساء الفلسطينيات في إسرائيل، بعد زواجهن، إلى مكان إقامة الزوج، بمصطلحات الهجرة، ويشير تحليل الهجرة الشخصية لهؤلاء النسوة إلى مكان سكن أزواجهن وعائلاتهم، إلى أن عملية إعادة ثقافية ذات قدرة كافية، وإن النساء من الطبقة المتوسطة بالاغتراب والهامشية كنعساء وكفريبات في مكان إقامتهن الجديد داخل المجتمع الفلسطيني، وتارة أخرى يكونهن جزءاً من هذا المجتمع، الذي يعانى من إقصاء كقالبية قومية في دولة إسرائيل. ويشير مقال أورنا ساسون- ليفي إلى الفوارق بين الأجيال في مفاهيم الأشكنازية. وتقول بأن الأشكنازية، التي كانت كمقولة- فئة- مهيمنة، مقولة واضحة شفافة في نظر المنتمين إليها، أضحت مقولة غير واضحة لدى أبناء الجيل الشاب، الذين يدركون تماماً الأفضليات والامتيازات والموارد التي توفرها، ويتضح من خلال هذا الاختلاف أن الحدود الرمزية، ولكن الواضحة، والتي تبدو بدهية للأشكنازية التي صانها وحافظ عليها الأشكناز الأكبر سناً، تحولت لدى الجيل الشاب (الأصغر) إلى حدود اجتماعية- طبقية صريحة وجليئة. وتتفحص ميخال روم في مقالها دور اسم العائلة ومساهمته في عملية التموذج الهوياتي والطريقة التي تتصالب (تتقاطع) فيها تموضعات الجندر والإثنية والقومية في مقولة التصنيف الاجتماعي لـ «اسم العائلة» في إسرائيل، ويوضح من قصص النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات، أن لاسم العائلة في إسرائيل شحنة ثقافية ذات قدرة كافية، وإن النساء من الطبقة المتوسطة اليهودية- العلمانية في إسرائيل، المحترات بين الحفاظ على اسم عائلتهن السابق، وتبني اسم عائلة الزوج أو اختيار اسم جديد، يدرسن قرارهن في ضوء نموذج «الاسم الصحيح» في عالمهن: مختصر، مفهوم وسلس، له معنى بالغة العبرية، «إسرائيلي» بمعنى معين، أو أشكنازي، ولكن بدون علامات فأرقة تسم المنفوية.

وتستعرض ميخال كرفال- طوبي، في مقالها، إثنوغرافيا مؤسسات التهويد

الرسمية المخصصة للمهاجرين، الذين حصلوا على مكانة «مهاجرين» بموجب «قانون العودة» لكنهم ليسوا يهوداً. إن تواجد هؤلاء المهاجرين في إسرائيل يدل، وفقاً لادعاء كرفال- طوبي، على الانقسام والفصل بين منظومتين سلطويتين فيما يتعلق بمقولات التصنيف في إسرائيل، الشريعة الدينية اليهودية وقانون العودة، والذي يغدو المهاجرون بسببه (أي الانقسام أو الفصل) نوعاً من المهجنين الذين يقفون على الحدود بين هاتين المنظومتين، ويرى هؤلاء المهاجرون بأنفسهم، في الكثير من الأحيان، يهوداً بصورة عامة، وذلك بوحى من التفسير السوفييتي لمقولة الـ «يهودي»، وكيهود في إسرائيل بصورة خاصة، بحكم اندماجهم في نسج الحياة في الدولة. وتهدف العملية التفسيرية التي يقوم بها هؤلاء المهاجرون، إلى اجتياز الحدود القائمة بين اليهود والأخرين (غير اليهود) من أجل تضمينهم وشملهم في حيز الإسرائيلية اليهودية. في المقابل فإن الدولة، المعنية بالمحافظة على هذه الحدود ومنع تخفي أو خرق المقولات المذكورة، ولذلك فهي تعمل على «تطهير» أبناء المهجنين عن طريق تضمينهم في المفرد المهيمن والمماس لتلك المقولات، وسط قيامها بإعادة موضعة نفسها كحارس حاسم وصارم على العملية برمتها. ولعل السؤال المهم الذي يمكن طرحه، في هذا السياق، هو: إلى أي حد تغير عملية التهويد، التي يبحثها المقال، الشعور بالتماهي والانتماء الشخصي لدى المهجورين؟

ويستعرض مقال غازي بن بورات عملية تأخذ فيها مقولة «علمانية» مفرد أو معنى جديداً يختلف عن عملية «العلمنة»، فعملية العلمنة (التحول إلى العلمانية) التي يتناولها بن بورات، تحدث في خضم نضال سياسي (برلماني أو من خارج البرلمان) لمجموعات بعينها، ووسط تجسيد وممارسة سياسة هويات وأعية لذاتها، كما اعتدنا على رؤيته في كل ما يتعلق بالعلاقات الدينية- العلمانية في إسرائيل.. أما المعنى الجديد للعلمنة فينبثق عن ممارسة أشكال من ثقافة الاستهلاك ذات الطابع العالمي، كجزء من الحياة اليومية للأفراد كمستهلكين.

وتأخذ العلمنة وجوهاً أخرى، مختلفة، ليس كعملية أيديولوجية وإنما كمسلكيات استهلاكية تمارس وتقوم بعملية العلمنة «من أسفل» في الحياة اليومية.

ويتناول مقالاً ميخائيل فايفا وزيئيف شافيط التفسيرات الجديدة لمقولة «المكان»، التي تعتبر بصورة بدهية تقريبا جزءاً من الهوية القومية. ويتطرق فايفا وشافيط، على غرار غازي بن بورات، إلى عمليات الـ «تسليغ» (تحويل الأشياء إلى سلع) وتأثيرها على إعادة تفسير المقولات القديمة. ويشير المقالان كل بطريقته، إلى عملية «تسليغ» المكان- الحيز- القومي، التي تجري بتأثير سيروورات العلمنة، وبين الباحثان كيف تؤدي ثقافة الاستهلاك، إلى إعادة تفسير المكان على نحو جديد.

ويعبر تأثير العلمنة عن نفسه في هذا السياق أيضاً، في أن المكان القومي الخاص، يطرح كمكان يشبه أماكن أخرى. ويصف فايفا التدفق على الموقع السياحي «إسرائيل الصغيرة» في منطقة الطرون، كظاهرة حجيج إلى نموذج (موديل) تجاري يصور تجربة في البلد الحقيقي.

وتتحول هنا البعثة الجغرافية القومية، المكان الذي كرسه وقدمته الفكرة أو النزعة القومية بطرق كثيرة ومختلفة والذي ارتبط بأحداث مأساوية وقصص ضحية وبطولة، إلى مكان قومي سهل الاستيعاب والهضم، غير أن زوار الموقع (وربما أيضاً المستثمر الذي يقف خلف المشروع) ينظرون إلى هذا النموذج بدرجة من المودة العاطفية التي تدل على أن «تسليغ» المكان القومي لا تمس أو تغير النظرة إليه كمكان قومي.

ويتناول بحث شافيط الطريقة التي يعاد فيها تفسير مقولة «المكان الريفي» من جانب المستثمرين والمهجرين، في مجال السياحة في منطقتي النقب والجليل. في الماضي، مثل المكان الريفي في «إسرائيل اليهودية» الهوية القومية بصورة مطلقة وحصرية تقريبا وذلك بواسطة علامات وسمات من قبيل الطليعية واحتلال البلاد والزراعة والدفاع عن المناطق الحدودية. ويتناول شافيط التفسير التجاري للمكان الريفي، وعرضه بواسطة تصاوير تعود إلى ذوق الطبقة المتوسطة الحضرية التي تتأثر جداً باتجاهات وميول ثقافية واستهلاكية عالمية، وتستهلك المكان الريفي كسلعة تلبى مطالبها. ولا يعني ذلك أن القومية لم تعد تعتبر صفة للمكان الريفي، ولكن يبدو أن دورها في بنائه وتشكيله أخذته في التقلص والانحسار.

ويتناول شلومو فيشر في مقاله عمليات تبلور ورسم حدود وتموضع إحدى المقولات الهوياتية الواضحة المعالم في إسرائيل اليوم، وهي المتعلقة بـ «المستوطنين». ويبحث فيشر في العلاقة بين استهلاك الهوية القومية الكاملة من جانب المتدينين الصهيونيين، بعد إقامة الدولة، وبين مشروع المستوطنات في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧.

ويركز المقال على العلاقة بين مسالتين، الأولى الهوية المزدوجة والمتنوعة للمتدينين الصهيونيين، المكونة من مركب قومي عصري ومركب ديني، والثانية إقصاء الصهيونية الدينية من التيار المركزي المهيمن للصهيونية الطائعية - العلمانية في فترة ما قبل قيام إسرائيل (فترة «البيشوف»)، وبين فيشر كيف أتاح قيام الدولة ومنح مواطنة غير مشروطة لسكانها (اليهود) حل مشكلة الهوية المزدوجة، وكيف كانت حركة المستوطنين نتاج هذه السيروورات.

ويعرض مقال يارون تسور مثلاً تاريخياً خاصاً لتفسير مختلف لمقولة «الأفارقة الشماليين» وللمحاولة تغيير التموذج في بداية الدولة (إسرائيل) في فترة الهجرة الجماعية، وذلك من خلال قصة شخص واحد. فقد حاول البروفسور كوهن، بطل (قصة) المقال، التموذج في مرتبة عالية تعيد إنتاج واستحضار المكانة المرموقة، اجتماعياً وثقافياً، التي امتلكها في بلده الأصلي. وقد طرح كوهن، من خلال محاولته هذه في الحقيقة، تفسيراً مختلفاً عن التفسير الذي أخذ يرسخ في ذلك الوقت بالنسبة لمقولة «الأفارقة الشماليين»، وقد قام بذلك أيضاً بشكل صريح، عن طريق النضال السياسي الذي خاضه للدفاع عن زملائه المهاجرين من المغرب. وبيناقش المقال، على أرضية تأثير الصور النمطية العائدة إلى الحقب الكولونيالية على تطور وظهر حدود رمزية واجتماعية حول المهاجرين من ذلك البلد، سؤال: إلى أي حد أثرت الأشكال المختلفة للثروة الثقافية التي جلبها المهاجرون معهم، على طريقهم في المجتمع الإسرائيلي؟. ويحذر المقال، في هذا السياق، من الاستخدام التعميمي والعشوائي غير الخاضع لضوابط أو رقابة، لمصطلح «شرقيين»، مقترحاً عملية تصنيف مركبة لأفراد النخبة غير الأشكنازية إبان تلك الفترة.

## خاتمة من آيزنشتات

ويختتم مجموعة المقالات التي يحتويها الكتاب بين دفتيه شموئيل نوح آيزنشتات (١٩٢٣- ٢٠١٠) في آخر مقال كتبه، والذي يستعرض فيه الموضوع المشترك لمقالات الكتاب ذاته، تحت عنوان «ديناميكية الهويات في المجتمع الإسرائيلي»، من منظور تاريخي ومقارن رحب.

وتتجهز هذه الرؤية المنظورية في النقاش العام للمشاكل الأساس التي يواجهها المجتمع الإسرائيلي، والذي فتح بعد «الانقلاب السياسي» في العام ١٩٧٧، وتضمن مفاوضات مخنفة بالمصراعات والجدل حول المواضيع الأساس المتعلقة بالهوية الجمعية، والتي انبثقت في الأصل عن الهيمنة القديمة. ويقول آيزنشتات إن مجموعات اجتماعية، كانت قد أقيمت في الماضي نجحت في خضم هذه العملية في إحداث تغييرات في النموذج الاجتماعي المركزي الذي ساد في إسرائيل، وأن جوهر هذه التغييرات تمثل في تنوع وتعدد المواضيع والأفكار الرئيسية المستخدمة في بناء الهويات لدى المجموعات الاجتماعية المختلفة، وإدخال مواضيع جديدة إلى النموذج السائد للهوية والتي يقف خلفها «مستثمرو هوية» مختلفون. ويرى آيزنشتات أن هذه العملية تعبر عن رغبة المجموعات التي تعانى من الإقصاء في الاندماج في النموذج الاجتماعي المركزي، من خلال محاولة تغييره، ومن دون عزل أو تمييز نفسها عنه.

من هنا فإن هذه المجموعة (من المقالات) تربط عملية رسم الحدود وتفكيك الهويات مع تغيرات التموذج في التراتبيات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي: مجموعات تطغي تفاسير جديدة لهويتها وتتطلع إلى إدخال هذه التفاسير إلى بنود ومضامين التعريفات للإسرائيلية، والفوز عن طريق ذلك بأفضليات وامتيازات لم تكن تحوز عليها سابقاً. ولا بد من التأكيد مجدداً في هذا السياق، أن مقولات التصنيف القديمة، تلك التي تحدد بنية توزيع القوة في المجتمع الإسرائيلي، ما انفكت تشكل محاور مركزية للقوة والسيطرة والمفاهيم الأساسية التي تحدد الموضوعات الاجتماعية.

ومما لا شك فيه أن المقالات التي يحتويها الكتاب تلامس فقط جزءاً من الهويات الجماعية في إسرائيل، إذ أنه يخلو من التمثيل لمجموعات كثيرة أخرى، مثل المجموعات الدينية المختلفة، ومجموعات المهاجرين اليهود وغير اليهود، ومجموعات المثليين (جنسياً) وغيرها. وقد جاء هذا الكتاب، وما يحتويه من مقالات، ثمرة عمل فريق البحث في موضوع «مسح السيروورات والتغييرات المركزية في المجتمع الإسرائيلي وطرق بحثها»، والذي ترأسه البروفسور شموئيل نوح آيزنشتات، في نطاق طاقم «معهد فان لير» في القدس، وكانت غاية فريق البحث تفحص ودراسة تبلور وتعقيدات الهويات الجماعية القائمة والجديدة في المجتمع الإسرائيلي، من خلال السياق الجامع للعمليات البنوية على المستويين المحلي والعالمي.

## متابعات



إعداد: بلال ضاهر

### دراسة إسرائيلية جديدة:

# تنظيمات القاعدة والجهاد العالمي تستغل الهزات السياسية في المنطقة وحل الصراعات يلجمها!



مقاتلو «جبهة النصرة» في سورية...

تواجه إسرائيل تهديداً أمنياً عند حدودها مع مصر وعند خط وقف إطلاق النار في مرتفعات الجولان السورية المحتلة من جانب تنظيمات الجهاد العالمي، التي تدور في فلك تنظيم القاعدة، ويقول مسؤولون في جهاز الأمن الإسرائيلي إن هذه التهديدات ما زالت ضعيفة وفي بدايتها فقط، ولا تشكل، حالياً، خطراً على إسرائيل وحدودها، رغم ذلك فإنها تثير قلقاً لدى المسؤولين في إسرائيل من تعاطف هذا الخطر في المستقبل.

وفي هذا الإطار، أصدر «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، مؤخرًا، دراسة حول تنظيم القاعدة وتنظيمات الجهاد العالمي التي تدور في فلكه، أعدها الباحثان في المعهد يورام شفائتسر وأفياف أوريج. وأشار الباحثان إلى تزايد الوعي العام في العالم لخطر تنظيم القاعدة وتهديده للاستقرار والأمن القومي لدى دول كثيرة في أعقاب هجمات ١١ أيلول العام ٢٠٠١.

ومنذ ذلك الحين، ما زالت الحرب العالمية ضد إرهاب القاعدة والجهاد العالمي مستمرة حتى اليوم، وكلفت العديد من دول العالم الكثير من الدماء المسفوكة ومئات المليارات الدولارات. كذلك فإن التدخل الغربي، وخاصة الأميركي، في دول آسيا الإسلامية والشرق الأوسط، أدى إلى فتح «صندوق باندورا»، الذي خرجت منه الشرور، في إطار صراعات محلية ذات طابع عرقي وطائفي وديني.

وأشارت الدراسة إلى أنه «على هذا النحو وجدت الولايات المتحدة وحليفاتها أنفسهم تطارد مجموعات ومنظمات وشبكات، وأحيانًا نشطاء إرهابيين فرديين، نجحوا في أن يصفروا أحدهم موارد هائلة من الوقت والمال والقوى البشرية للدول] بشكل غير متناسبي مع التهديد المحدد والواقعي لهذه التنظيمات». ونجاح القاعدة في تشويش مجرى الحياة في المغرب وإرغام دول كثيرة على استحداث أنظمة أمنية تابع من عدة أمور:

أولاً: تحدى تنظيم القاعدة زعامة وقوض أمن الدولة العظمى الأقوى في العالم من خلال جراته على مهاجمتها في أراضيها بصورة مباشرة وغير مسبوقة من حيث الشجاعة والتسبب بالأضرار.

ثانياً: التسبب بتشويش الحياة العادية في الحيز العام وفي وسائل النقل المحلية والدولية في دول عديدة في العالم في أعقاب أنشطة وتهديدات القاعدة بمواصلة الهجمات الإرهابية.

ثالثاً: القاعدة حول نفسه إلى «علامة تجارية» دولية، وزعيم أسامة بن لادن، أصبح قدوة لدب الربيع وشخصية سيئة السمعة من جهة، ورمزا محبوبا على الكثير من الشبان المسلمين بفضل نضاله ضد الغرب من الجهة الأخرى.

رابعاً: أفكار القاعدة جزت خلفها عدداً غير قليل من الشبان المسلمين من أنحاء العالم، رغم أن عددهم قياسا بمجممل المسلمين في العالم ضئيل للغاية.

خامساً: القاعدة يشكل محركا يوجه حركة ذات انتشار عالمي باتت تعرف باسم «الجهاد العالمي».

سادساً: نجح هذا التنظيم بالبقاء على الرغم من الحرب المكثفة التي تشنها دول العالم ضده منذ أكثر من عقد، ورغم الإمكانيات والجهود الهائلة التي تستثمرها دول كثيرة في العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة من أجل هزيمه من دون تحقيق نجاح حتى الآن.

ووفقا للدراسة فإنه «على الرغم من النجاح الكبير، إلا أن تطلع القاعدة إلى طرد التواجد العسكري للدول العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وتدخلها في الشرق الأوسط لم يحقق نجاحا. بل إن العكس صحيح. فنشاط هذا التنظيم وشركائه عمق تدخل الولايات المتحدة وحليفاتها في الدول

الإسلامية في أنحاء العالم، ووقفت دول كثيرة إلى جانب الولايات المتحدة التي تتعرض لهجمات، وتجندت للحرب ضد القاعدة وشريكاته تحسبا من تهديدها الإرهابي على أمن مواطنيها الذي تحول إلى مشكلة إستراتيجية تتجاوز الحدود وينبغي رصد موارد كبيرة من أجل اقتلاع هذا الإرهاب من جذوره ومحاربهه بشدة بالغة».

وأضافت الدراسة أن القاعدة لم ينجح في تحقيق تطلعاته إلى إقامة أنظمة إسلامية تعمل بموجب الشريعة الإسلامية وفقا للأفكار السلفية، وأنه «من الناحية الفعلية تسبب نشاط القاعدة بالإطاحة بحكم طالبان في أفغانستان، وكان هذا أول نظام في العصر الحديدي طبق النظام الذي يدعو القاعدة إلى انتهاجه».

#### استغلال الهزات السياسية في العالم العربي

أشارت الدراسة إلى أن الطريق التي سلكها القاعدة منذ أن كان تنظيمًا صغيرًا يضم عددا صغيرا من النشطاء وحتى وصوله إلى مكانته الدولية الحالية، مرت عبر عقبات على مدار ٢٥ عام، وشملت ثلاث مراحل أساسية. ووفقا للتحليل الذي تضمنته الدراسة، وخلافا للتقديرات المختلفة التي سمح بها في السنوات الأخيرة بأن التنظيم مني بهزيمة ساحقة وأنه تم القضاء عليه تقريبا، فإنه «من وجهة نظرا، نجحت قيادة القاعدة وشركاؤها، قادة الجهاد العالمي، في استغلال الأحداث في العالم وفي مقدمتها الهزات السياسية في الدول العربية، من أجل دفع غاياتهم». وأضافت الدراسة أنه بين النتائج التي حققها القاعدة والتنظيمات المقربة منه «نجح التنظيم في توسيع دائرة شركائه الأيديولوجيين في الشرق الأوسط والمغرب العربي، وهؤلاء يساعدونه في مواصلة جهوده العنيفة من أجل تطبيق وتحقيق رؤيته المحلية والعالمية. إضافة إلى ذلك، فإنه يتوقع تخفيف الضغوط عن القاعدة وشركائه؛ بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة والناتو من مناطق ذات أهمية إستراتيجية، مثل العراق (وقد تم هذا الانسحاب] وأفغانستان [انسحاب متوقع في العام الحالي]؛ وعلى أثر الهزات السياسية في الشرق الأوسط والمغرب العربي؛ وبسبب أيديولوجية هذه التنظيمات التي تتسامح وتتعمق بليوننة تنظيمية في الوقت نفسه؛ وبسبب بقاء قياديين قدامى ينادون بإستراتيجية عدوانية يبادر إليها ابن لادن، سوية مع ظهور قادة جدد اكتسبوا خبرة قتالية في مناطق القتال المختلفة. وجميع هذه الأمور تدل على نشوء فرص جديدة بالنسبة للقاعدة وشركائه.

ووفقا للدراسة فإن الهدف الإستراتيجي لزعيم القاعدة الحالي، أيمن الظواهري، هو البقاء التنظيمي للقاعدة، استقرار صفوف التنظيم، ترسيخ قيادته الشخصية واستغلال الفرص من أجل انتعاش التنظيم وقيادة التنظيم والحركة الجهادية العالمية مجددا نحو تحقيق حلمه ومفهومه الإستراتيجي. ويسعى الظواهري إلى استغلال «الربيع العربي» وتحويله إلى «ربيع إسلامي» من خلال تفضيل الجهاد الداخلي على الجهاد العالمي في هذه المرحلة. وأضافت الدراسة أن «الهدف هو ترسيخ أنظمة إسلامية تسير بموجب الشريعة في الدول المركزية في الشرق الأوسط وإفريقيا، فيما تدعمه منظمات وجهات تنتمي إلى حركة الجهاد العالمي من أجل تحقيق هدفه».

ورأت الدراسة أن «القاعدة سيبقى وينمي أنشطة كهذه من أجل تغذية انعدام الاستقرار السلطوي في دول ذات سيادة بحيث يصبح بالإمكان تأسيس مناطق تسيطر فيها جهات سلفية – جهادية، مثلما فعل حتى اليوم، ولا ينبغي تجاهل تبلور قوى جديدة في مناطق القتال النشطة، في

أفغانستان وباكستان والشرق الأوسط والمغرب العربي ودول إفريقية، تتكون من نشطاء ذوي خبرة عسكرية، والتي يتوقع أن توسع مخزونه مقاتلي التنظيم وحركة الجهاد. ويضاف إليهم نشطاء من دول غربية سيستخدمهم التنظيم من أجل بناء بنية تحتية لتنفيذ هجمات إرهابية في أنحاء العالم». وتورط الدراسة مثلا على ذلك الحرب الدائرة في سورية، التي تشكل بالنسبة لتنظيم القاعدة وحركة الجهاد العالمي «فرصة تاريخية من الدرجة الأولى»، وكذلك لتعدام الاستقرار في مصر «حيث يسمح تغير الحكم فيها بتحريض السكان المحليين المعارضين على النظام الجديد – القديم. وقد عزل هذا النظام الإخوان المسلمين 'البراعماتيين' من الحكم، بعد أن اعتقدوا [الإخوان] أنه بإمكانهم استغلال الطريق الديمقراطي من أجل صعود الإسلام إلى الحكم وفسلوا، الأمر الذي عزز عمليا ادعاءات القاعدة بأنه فقط بواسطة الجهاد العسكري العنيف ضد النظام المحلي الفاسد وشركائه الغربيين سيكون بالإمكان إعادة العصر الذهبي الإسلامي إلى سابق عهده وفرض الإسلام السلفي».

#### «المعضلة في سورية»

أضافت الدراسة أن «الجبهة السورية يتوقع أن تشكل بقعة مركزية لأنشطة تنظيمات الجهاد العالمي بتشجيع ودعم نشط من القاعدة، بواسطة شركائه المحليين والإقليميين ومتطوعين عرب من الدول الغربية يأتون من أنحاء العالم إلى سورية. وستؤثر نتائج الحرب في سورية على استقرار الدول المحيطة بها. والغاية من سورية بنظر القاعدة أن تشكل دفيئة لنمو كوادر جديدة من النشطاء الإرهابيين ذوي الخبرة العسكرية والعلاقة القوية بأفكار القاعدة. كما أن التنظيم مهتم بأن يضم قسما منهم إلى صفوفه، وتشجيع قسم آخر على الانضمام إلى القتال في مناطق تجري فيها نزاعات على خلفية عرقية – دينية، وتاهيل قسم آخر لتشكيل خلايا

#### «المعضلة في سورية»

أضافت الدراسة أن «الجبهة السورية يتوقع أن تشكل بقعة مركزية لأنشطة تنظيمات الجهاد العالمي بتشجيع ودعم نشط من القاعدة، بواسطة شركائه المحليين والإقليميين ومتطوعين عرب من الدول الغربية يأتون من أنحاء العالم إلى سورية. وستؤثر نتائج الحرب في سورية على استقرار الدول المحيطة بها. والغاية من سورية بنظر القاعدة أن تشكل دفيئة لنمو كوادر جديدة من النشطاء الإرهابيين ذوي الخبرة العسكرية والعلاقة القوية بأفكار القاعدة. كما أن التنظيم مهتم بأن يضم قسما منهم إلى صفوفه، وتشجيع قسم آخر على الانضمام إلى القتال في مناطق تجري فيها نزاعات على خلفية عرقية – دينية، وتاهيل قسم آخر لتشكيل خلايا

### كتاب جديد:

# اليهودية مناقضة للصهيونية وتنتياهو مستفيد من مظاهر العداء للسامية!

سياسي وحلم تحقق، وإنما هي تمتع إسرائيليين كثيرا اليوم من ترجيح رأي ناضج.»

وعبر راكبين عن «قلق بالغ» من مزاعم الصهيونية بشأن علاقة اليهود بالبلاد. ورأى أن «إسرائيل هي دولة ليبرالية، لكنها تتحصبن أكثر فأكثر في موقف الأقلية، الذي يكرهه العالم. وبناء الدولة على قومية يهودية هو خطأ. ويجب الاعتراف بالحقائق على الأرض، وهي أن المجتمع الإسرائيلي متنوع، وليس يهوديا فقط. والإنسان الإسرائيلي اليوم قريب من الفلسطيني أكثر من قربه من اليهودي الذي يعيش في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من ذلك فإن النظر يكون دائما باتجاه المجتمع اليهودي في أميركا، ماذا تعني «الصفة اليهودية» للدولة؟ أنا أفهم ماذا تعني الصفة الإسرائيلية، ولكن ليس الصيغة اليهودية. وبقولتي أنهم يفرضون التعريف، وهو عدم تعريف، للدولة كلها. وهذا يؤدي إلى أن قسما كبيرا من السكان يعيشو بدون تعريف». ويصف راكبين الصهيونية بأنها عنصرية، وقال «كمؤرخ للعلوم فإنني أعرف أن الكولونيالية والقومية كانتا حركتين مقبولتين بالكامل لدى ظهور الصهيونية. وقسم من الأبناء المؤسسين للصهيونية، مثل ماكس نورود، كانوا ملتزمين بهذه الأفكار العنصرية. وقد كانوا مقتنعين بأنه بسبب العداء للسامية، فإنه لا مكان لليهود في مجتمع الأغيار [غير اليهود]، بينما في الواقع هم ادعوا بما كان يقوله المعادون للسامية، وهو أنه يوجد مكان واحد فقط لليهود. لقد كانت هذه فترة مظلمة لليهود في أوروبا الشرقية، وكانوا يفتقرون لمكانة، متدينين، وكأقلية فإن هذا كان طبيعيا وحسب أن يفكروا بهذا الشكل. وهذا كان السبب أيضا لعدم مبالاة أغلبية اليهود في فرنسا وألمانيا ودول غربية أخرى تجاه الصهيونية، وذلك لأنهم تمتعوا بالمساواة. وليس صدفة أن المؤتمر اليهودي الأول عقد في بارزل وليس في ألمانيا. فيهود ألمانيا لم يتحملوا الصهيونية. والأشخاص الذين أسسوا الصهيونية كانوا يعيشون في الشططعل [أي القرية اليهودية في أوروبا الشرقية] وهم لم يكونوا مرتبطين بروح الليبرالية الاجتماعية التي ميزت الحياة في المدن الكبرى». وحول المحرقة إبان الحكم النازي لألمانيا قال راكبين إن

وشبكات إرهابية لتنفيذ هجمات كأفراد في دول مختلفة وبالاساس غربية». وأشارت الدراسة إلى وجود معضلة في سورية بالنسبة لإسرائيل والغرب، وإلى «كيف ينبغي التعامل مع الحرب الدائرة ضد نظام الأسد المدعوم من المحور الراديكالي بقيادة إيران وحزب الله ونشاطه ضد المتمردين من أبناء شعبه؟ فالإجابة على ذلك معقدة وليست واضحة، إذ أنه تنتمي إلى المتمردين تنظيمات الجهاد العالمي المدعومة من القاعدة بصورة علنية. وفي تقديرنا يتعين على الولايات المتحدة وشريكاتها في الغرب الاستمرار في محاولة تغيير حكم الأسد من دون القيام بخطوات عسكرية وإنما كجزء من المجهود الدبلوماسي الدولي بالتعاون مع روسيا، التي نجحت في تفكيك سورية من السلاح الكيميائي. والهدف هو الحفاظ على وحدة سورية واستقرارها على أيدي جهة براغماتية ذات قدرة فعالة على الحكم في هذه الدولة ومنع تنظيمات الجهاد العالمي وفي مقدمتها شركاء القاعدة من السيطرة على أجزاء منها وتحويلها إلى قاعدة وممر لعبور نشطاء إرهابيين من أجل دفع أهداف الجهاد العالمي». وأضافت الدراسة أن تدخل عسكريا غريبا في سورية «سيكون مطلوبا في حال سيطرة تنظيمات الجهاد العالمي على سورية أو أجزاء منها».

وفيما يتعلق بمصر، رأت الدراسة أنه «على الرغم من الانتقادات التي وجهها مسؤولون رفيعو المستوى في الإدارة الأميركية وتعليق المساعدات العسكرية في أعقاب عزل الجيش المصري لرجل الإخوان المسلمين، الرئيس محمد مرسي، إلا أن من شأن ذلك أن يمنع النظام الحالي في مصر من القدرة على فرض الاستقرار في الدولة، وبذلك مساعدة الجهات الإرهابية للجهاد العالمي في مواصلة توسيع نشاطها في مصر وشبه جزيرة سيناء».



ورأت الدراسة أن «الجهود التي تبذل في مصر لإجراء انتخابات جديدة رئاسية وبرلمانية إلى جانب القتال العنيد ضد الجهات الإرهابية في سيناء، وفتح حوار مع رؤساء القبائل هناك، والاستثمار في تطوير البنية التحتية في سيناء التي تم إهمالها طوال سنوات، من شأن كل ذلك أن يساعد في لجم نوايا القاعدة وشركائه في استغلال انعدام الاستقرار في هذه الدولة المركزية، ومنع التقدم في غاياتهم في منطقة المشرق».

#### حل الصراعات يلجم تأييد القاعدة

لفتت الدراسة إلى أن ثمة «ميدان قتال مركزي ضد القاعدة وتنظيمات الجهاد العالمي ويستوجب اهتماما وبذل جهود فكرية مبتكرة يتحمل بممارسة الأيديولوجيا السلفية - الجهادية التي تحرك القاعدة وشركاءه. ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي الاستثمار في إدارة معركة علنية وسرية هدفها نزع الشرعية عن هذه الأيديولوجيا. ويتعين على الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة أن تعمل بشجاعة واستقامة وإصرار من أجل تحييد توترات وصراعات موجودة في حلبة العلاقات الدولية وبين دول غربية ودول إسلامية وعربية. فهذه النزاعات تشكل وقودا دائما للأفكار السلفية الجهادية ويستخدما القاعدة وشركاؤه من أجل الحصول على الشرعية في نظر أجزاء من السكان المسلمين، ومصدر جذب لنشطاء ومجندين جدد».

وخلصت الدراسة إلى أن «نشاطا ماثيرا ومتوصلا من أجل التوصل إلى حل من خلال الانشقاق لنزاعات إقليمية ضالعة فيها مجموعات سكانية مسلمة، مثل النزاعين في الشيشان وكشمير، والنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، من شأنه أن يساعد في تهدئة التوترات القائمة وأن يضع صعوبات كبيرة أمام إمكان أن يحظى القاعدة وتنظيمات الجهاد العالمي بتأييد واسع».

البريطاني الذي أصدر «وعد بلفور»، آرثر جيمس] بلفور إنه «لسنا قلقين من السكان المحليين، وإنما نخاف من الصهيونية». وهذه هي العقليّة الكولونيالية. كل فكرة الانفصال، الأبارتهايد، خاطئة من أساسها»، وأضاف أن الوضع في إسرائيل بكل التفاصيل ليس شبيها بنظام التفرقة العنصري الذي كان سائدا في جنوب إفريقيا «واعتقد أن التعميم هو أمر سيء، لكن يوجد شبهة في نقاط جيمس، الذين تتناقض عقيدتهم فهكالم مع مفهوم القوة הזה. إذ أن اليهودية بعيدة بعد السماء عن الأرض من مفهوم القوة الصهيوني، وهذا هو السبب لعدم تعاطف الكثيرين من اليهود في أنحاء العالم مع إسرائيل».

وأضاف أن الكثير من الإسرائيلييين ليسوا مطلعين على تفتت العلاقة بين إسرائيل واليهود في أنحاء العالم، مشددا على أن إسرائيل تشجع العداء للسامية، التي تضمن بقاءها، وفي موازاة ذلك تلحق الأذى باليهود في العالم من خلال حربها ضد الفلسطينيين والتكبر للأجانب بداخلا.

وشدد راكبين على أن «إسرائيل تزيح من العداء للسامية في العالم، ما من شك في هذا. ولا شك في أن العداء للسامية ساعد الصهيونية وأدى إلى هجرة يهود. واعتقد أن حكومة نتانياهو تشجع مظاهر العداء للسامية، فهذا يساعد. لكن من الخطا الاعتقاد أن الجيل الحالي الذي يعاني من العداء للسامية يريد الهجرة إلى إسرائيل. فهذا الجيل لا يهيمه ما يحدث في إسرائيل».

وحول مشاعره تجاه البلاد، قال راكبين إنه «في إحدى المداولات التي جرت في الكنيسة حول انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من الخليل، وقف عضو كنيسة حريدي وقال إن بإمكانه أن يحب الخليل من تل أبيب وحتى من نيويورك، والتراث اليهودي يستند إلى البعد. وينظري فإن تقديس المكان هو بكل بساطة كذب».

صدر عن دار النشر الإسرائيلية «برديس»، مطلع شهر آذار الحالي، كتاب مترجم عن الانكليزية بعنوان «المعارضة اليهودية للصهيونية - تاريخ الصراع المستمر»، وهو من تأليف الأكاديمي الكندي - اليهودي، البروفسور يعقوب راكبين. ويؤكد راكبين في كتابه أن «القيم اليهودية مناقضة للصهيونية. العداء للسامية يخدم إسرائيل. قانون العودة ليس مختلفا عن قوانين نيرنبرغ [النازية]».

وبسبب أرائه المناهضة للصهيونية، أثار راكبين غضب حتى أصدقائه المقربين، وتكرر له زملاؤه الأكاديميون، كما أن المؤسسة اليهودية في إسرائيل ومؤيديها بين اليهود في أميركا الشمالية يصابونه بالعداء. وحتى أنه تلقى تهديدات بالقتل. رغم ذلك، فإن هناك عددا من الأكاديميين الإسرائيليين النقديين الذين امتدحوا الكتاب، وبينهم رئيس الكنيست الأسبق البروفسور شيفاخ فايس، وأستاذ الفلسفة في جامعة تل أبيب البروفسور يوسف أغاسي، والمحاضر في قسم التاريخ في الجامعة نفسها البروفسور شلومو ساند، وأستاذ الأنسيات والنشاط الأمريكي - اليهودي البارز البروفسور نועم تشومسكي.

وقال راكبين في مقابلة أجرتها معه صحيفة «يديعوت أحرونوت»، قبل أسبوعين، واصفا الأجواء عندما صدر الكتاب بالانكليزية، إنه «عندما صدر الكتاب أقنمنا احتفالا في البيت ودعونا أصدقاء، وقد وضعنا ملصقا عند مدخل البيت يحتوي على صورة لغلغاف الكتائب. ونظر أحد أصدقائي، وكنت اعتقد حينها على الأقل أنه صديق لي، إلى الملصق، وسألني ما إذا كنت أنا الذي ألغف الكتاب. وعندما قلت نعم، استدار ونهب. إنه لم يقرا الكتاب، وحتى أنه لم يتصفحه. غادر البيت غاضبا وسب».

وأضاف راكبين «لقد هودوني في الماضي، وخلال حفل إصدار الكتاب أثاروا فضولي، وتلقتي تهديدات بالقتل عبر الهاتف، وسمعت إحدى بناتي أحدا ما يقول إنهم سيعدمونني. وهذا ليس بالأمر اللطيف». وأنا أعرف أنهم يريدون إسكاتي بالقوة. فالأفراد يهلعون لدى تناول هذا الموضوع المشعور. لكن لماذا أجري أبحاثا؟ إذا كانوا يدفعون لي أجرا فلكي أفكر واكتب، فإنه علي على الأقل أن أغير شيئا ليس جيدا».

## من نشاطات «مركز مدار»

## كتاب باللغة الانكليزية حول دلالات الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية

رام الله- صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار كتاب باللغة الانكليزية بعنوان «عن الاعتراف بالدولة اليهودية» اشرفته على اعداده وتحريره د. هندية غانم، المديرة العامة للمركز.

ويضم الكتاب مداخلات لكل من غانم وأنطوان شلحت ورائف زريق وحسن جبارين وأحمد الخالدي ويوسف تيسير جبارين ونمر سلطاني، تسعى للإجابة عن شتى الأسئلة التي يثيرها مطلب إسرائيل الاعتراف بها كدولة يهودية، وفي مقدمتها لماذا تطالب إسرائيل الفلسطينيين دون غيرهم الاعتراف بها دولة قومية للشعب اليهودي؟ ما هي الأهداف التي تريد إسرائيل تحقيقها عبر اعتراف الفلسطينيين بذلك؟ ما هي الآثار المترتبة فلسطينياً على مثل هذا الاعتراف؟ وما هي الأسباب التي تجعل هذا الاعتراف غير وارد في الحساب أصلاً؟.

ويستهل الكتاب تقديم كتبه غانم تؤكد في سياقها أن عدم اكتفاء إسرائيل بالاعتراف بها من جانب الفلسطينيين بالذات كدولة قائمة وعضو في الأمم المتحدة، وإصرارها على أن تعترف ضحيتها بهويتها الإثنية الحصرية كدولة يهودية، لا ينطوي على محاولة لفرض الرواية التاريخية الصهيونية على الفلسطيني وانتزاع اعتراف منه بأن ما حدث له من نكبة في العام ١٩٤٨ ليس سوى «أثر جانبي» حتمي لـ «تحقيق الحق اليهودي التاريخي في فلسطين» فحسب، وإنما أيضاً ينطوي على محاولة لتوريط المجتمع الدولي في إضفاء شرعية على المواطنة الإثنية الهرمية داخل إسرائيل التي يبقى فيها اليهود في أعلى درجات سلم المواطنة ويظل العرب المواطنين من سكان البلد الأصليين في أسفله.

وأشارت غانم إلى أن الإطار العام لهذا الكتاب كما مدخلاته يهدفان إلى وضع المطلب الإسرائيلي الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي ضمن سياقها الداخلي المحكوم بأزمات الهوية والصراعات بين التيارات المختلفة في اليهودية نفسها، وضمن سياقها الخارجي في إطار صراع إسرائيل والحركة الصهيونية مع الشعب العربي الفلسطيني، وكذلك في إطار صراعهما على حسم النقاشات الداخلية مع الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل. ومن هنا جاء القصد بأن تكون مداخلته ملمة بهذه المحاور كافة، نظراً إلى كونها توضح

المغزى الحقيقي من وراء استهداف الفلسطينيين دون غيرهم بهذا المطلب. على صعيد آخر، أشارت غانم أيضاً إلى أن إسرائيل لا تنتظر أصلاً الحصول على شرعية بنيتها المواطنة الإثنية والتفاضلية، إذ إنه بالتوازي مع محاولاتها فرض الاعتراف بها دولة قومية للشعب اليهودي على الفلسطينيين، تشهد ساحتها الدستورية والتشريعية مساعي خثيثة ومتسارعة لتثبيت طابعها الإثني كدولة يهودية، وهو ما يتجلى في السعي حالياً نحو التوافق بين الأحزاب اليهودية على قانون أساس دستوري لتعريف إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، حيث قامت وزيرة العدل الإسرائيلية تسيبي ليفني بتكليف الحقوقيه البروفيسور روت غايبوزن بالعمل على وضع مسودة قانون أساس- إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي.

كما أنه بالإضافة إلى مساعي حسم النقاش الداخلي حول طابع إسرائيل الإثني والهوياتي تزرخ المنظومة القانونية في إسرائيل بالقوانين التي تميز ضد العرب المواطنين فيها. وبحسب «مركز عدالة» يوجد اليوم أكثر من ٥٥ قانوناً في إسرائيل تميز ضد العرب الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، وتفيد حريتهم في التعبير السياسي والمشاركة السياسية، وتميز ضدهم في توزيع الموارد وتوزيع الأراضي، وفي جوانب أخرى هامة جداً للحياة الديمقراطية ولل مساواة في الحقوق.

## «التخطيط القومي في إسرائيل» ليوسف جبارين: هندسة «إقصاء» فلسطين

صدر حديثاًعن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، كتاب «التخطيط القومي في إسرائيل: استراتيجيات الإقصاء والهيمنة» ليوسف جبارين، يكشف على نحو عميق ظروف ولادة سياسات التخطيط الإسرائيلية، وأبء هذه السياسات، والفكر التسوعي والإقصائي الواقف خلفها، والكثير من الملبسات والجوانب المظلمة في هذا السياق.

ويبين الكتاب امتلاك إسرائيل المبكر لثلاثة أجهزة، عملت جنباً إلى جنب بانسجام وبشكل متكامل، من أجل السيطرة على الأرض والحدود وبناء الدولة على أنقاض الشعب الفلسطيني، تمثلت في الجهاز

العسكري المتطور الذي استولى على الأرض، واستمر في طرد العرب ومنع عودتهم، وفي الجهاز التشريعي والقضائي معاً، حيث قام المشرع مثلاً بالكنيست، باستعمال القوانين من فترة الانتداب البريطاني وطورها وسن القوانين العديدة بشكل غير مسبق في تاريخ الدول في مجال مصادررة الأراضي والسيطرة عليها، فيما الثالث هو جهاز التخطيط الحيزي والذي سبق أصلا العمل العسكري وأجهزته بسنوات.

وتتموز أهداف التخطيط الأساسية حول فكرة الإسكان السريع لليهود في بلدات الحيز الفلسطيني المهجر، وتوزيع السكان أيضا وفق استراتيجيات جيوسياسية في أطراف الدولة في الجليل والنقب والقدس، وأينما تواجد من تبقى من الفلسطينيين بعد نكبتهم. ومن المثير للانتباه، كما يكشف الكتاب،أن الجهاز العسكري المتمثل بالجيش الإسرائيلي له صلاحيات واسعة جدا في موضوع التخطيط واستقلالية مطلقة ومنفصلة عن جهاز التخطيط المدني الرسمي. وهو يخطط ويطور وله صلاحيات واسعة على أراض شاسعة جدا يملكها بنفسه ويسيطر عليها حتى يومنا هذا وبشكل أوسع في السنوات الأخيرة. فيمكن بهذا اعتبار الجهاز العسكري «دولة تخطيط» فوق صلاحيات الدولة المدنية نفسها.

ويبين الكتاب أن حصيلة ممارسات هذه الأجهزة الثلاثة كانت إقامة أكثر من ١٢٠٠ بلدة يهودية جديدة، والسيطرة على ٩٣٪ من مساحة الأرض في الدولة لتصبح هذه الأراضي تحت تصرف الدولة وأجهزتها، ولم يبق للعرب سوى قلة قليلة من الأراضي تصل مساحتها إلى ٢٧٪ لا غير. كما تمت السيطرة المطلقة على مئات البلدات العربية المهجرة والمدن الفلسطينية المنكوبة.

ويعد الكتاب مساحة خاصة لشرح إحداثيات التغيير الحيزي في مدينة القدس تحلل وظيفة جهاز التخطيط الإسرائيلي ككل في إعادة تشكيل المدينة وفقا للأهداف الجيوسياسية الإسرائيلية.

ويعالج الكتاب المشروع التهويدي الخاص في النقب، وصولا إلى مخطط بראفر المعاصر، كاشفا المفارقة التخطيطية، والتي تتمثل بمحاولة تجميع الفلسطينيين في أضيق مساحة ممكنة، مقابل محاولة نشر اليهود وإن بإعداد قليلة على أوسع مساحة ممكنة، كاشفا كافة مشاريع التهجير والإزاحة لأغراض إثنية مكشوفة ومتعسفة.



الرحلة، سجن وسجنان.

# مشروع قانون حكومي جديد في إسرائيل: إطعام الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين المضربين عن الطعام بالقوة!

«إضرابات الأسرى الفلسطينيين عن الطعام، التي اضطرت السلطات الإسرائيلية إلى الإفراج عنهم، تدفع الحكومة الآن إلى البحث عن «مخرج» يشكل «ضربة استباقية» لإضرابات مماثلة مستقبلية: فمع احتجاج الأسرى وكسر إرادتهم بما يمثل «تعزيزا محظورا» وفق المواثيق الدولية!»

### كتب سليم سلامة:

نشرت وزارة «الأمن الداخلي» الإسرائيلية، الأسبوع الأخير، نص مشروع قانون جديد تحت عنوان «تقديم علاج لمضربين عن الطعام»، يشكل تعديلا لـ «أمر السجن» - وهو الإطار القانوني الذي ينظم عمل السجن في إسرائيل- الذي شرعته سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين في العام ١٩٤٦، وأعاد الكنيست الإسرائيلي صياغته صيافته للمرة الأولى في العام ١٩٧١، بعد تعديله تسع مرات، ثم أمد عليه ٤٠ تعديلا إضافيا حتى العام ٢٠١١.

وقد نشرت الوزارة نص مشروع القانون الجديد، الذي شاركت في وضعه أيضا وزارتا العدل والصحة ومصحة السجن، بعد مصادقة المستشار القانوني للحكومة عليه، في أيلول الماضي، لإتاحة المجال أمام الجمهور الواسع لتقديم ملاحظاته عليه وإبداء أية تحفظات، قبل عرضه على الكنيست وهيئاته لتشريع، ويضي مشروع القانون الجديد هذا بتكمين سلطات السجن الإسرائيلية عن إطعام (تغذية) أي سجين يعلن إضرابا عن الطعام، عنوةً وخلافا لرغبته وإرادته. وقد شرعت الوزارات الحكومية الإسرائيلية في عمليات إعداده في أعقاب وعلى خلفية الإضرابات عن الطعام التي أعلنتها ونفذها عدد من الأسرى الفلسطينيين في السجن الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٢.

وإذا ما تم إقراره نهائيا، فسيمسح هذا القانون بما يسميه «تقديم علاج طبي» للسجين المضرب عن الطعام، ونمعا عنه، بما يليه بعض القيود والتحفظات، فالقرار بشأن تقديم «العلاج الطبي» سيكون من صلاحية رئيس محكمة مركزية أو نائبه، على أن المحكمة لا تستطيع فرض «تقديم العلاج» بصورة إجبارية، بل بالمصادقة فقط على «إمكانية تقديم العلاج» للسجين رغما عنه، وأن يكون السجين موقفا بواسطة محام خصوصي، أو محام من «دائرة الدفاع العام» وأن لا يتم إجبار طبيب على «تقديم العلاج» بما يخالف ضميره!

ويص مشروع القانون- على أن قرار المحكمة بشأن «إجازة» تقديم العلاج» ينبغي أن يتأسس على «اقتناع المحكمة» بأن السلطات الرسمية المختصة، وخاصة سلطة السجن، قد استنفدت جميع الجهود والمحاولات «القاطع السجن» بضرورة خضوعه «للعلاج» بعد تقديم شرح كاف له عن حالته الصحية و«مجم الخطر الذي يشكله عليها استمراره في الإضراب عن الطعام». أما الطريقتان المركزيتان اللتان يحدداهما مشروع القانون لتغذية السجين المضرب عن الطعام فهما: التسريب في الوريد (Intravenous) والإطعام بالأنبوب (الذي يتم إدخاله من الأنف حتى المعدة - Feeding tube).

### التغذية بالقوة – تعذيب محظورا

وفي معرض تسويفه مشروع القانون هذا، قال المستشار القانوني لوزارة الأمن الداخلي، المحامي يوكيل هار، «لدينا ما يكفي من الاعتبارات لتبرير نص مشروع القانون الذي تم طرحه أخيرا، زاعما بأن الهدف من ورائه هو «أن الوزارة، والحكومة يواجه عام، لا ترغب في أن يموت سجناء من جراء الإضراب عن الطعام»! وأضاف أنه «إذا ما استنفدت الإمكانيات الأخرى المتاحة ولم يتبق سوى واحد من احتمالين: إما إطعام السجين بالقوة وتركه يموت، فإننا نعتقد بأن الاحتمال الأول هو الأفضل وبأنه يتوجب منع موته، كما نعتقد بأن هذه النتيجة تنسجم مع قسم أبقراط» «القسم الذي يؤديه الأطباء قبل بدء مزاولتهم مهنة الطب»!

وكان هدار يلح بهذا إلى معارضة نقابة الأطباء في إسرائيل لمشروع القانون هذا، فضلا عن معارضة منظمات طبية وحقوقية وإنسانية أخرى، في مقدمتها «جمعية أطباء لحقوق الإنسان» الإسرائيلية، ارتكازا إلى نصوص قانونية وحقوقية مختلفة، أبرزها متضمنات لوائح «أخلاقيات المهنة» ومواثيق اتحاد الأطباء العالمي (World Medical Association - WMA) التي تحظر تغذية سجين مضرب عن الطعام باعتباره نوعا من أنواع التعذيب وتحظر على الأطباء، بالتالي، المشاركة في عمليات إطعام بالقوة، ففي «إعلان طوكيو»، الذي أقره اتحاد الأطباء العالمي في العام ١٩٧٥، ثم جرى تعديله في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، يؤكد البند السادس: «إذا ما اختار سجين طريق الإضراب عن الطعام واقتنع الطبيب، بعد شرح للسجين حول النتائج المحتملة التي قد تترتب على قراره هذا، بأن القرار قد نجم عن قرار واع وإرادة سليمة - يحظر على الطبيب تغذيته بالقوة»، أما «إعلان مالطا»، الذي أقره اتحاد الأطباء العالمي في العام ١٩٩١ وجرى تعديله في العام ٢٠٠٦، فيحدد بصورة جلية تعليمات التعامل مع الإضراب عن الطعام في البندين ٢٠ و ٢١، على النحو التالي: «٢٠- التغذية الصناعية (بالقوة - س. س) يمكن أن تكون مبررة من الناحية الأخلاقية في حالتين اثنتين فقط: إذا كانت تحظى بموافقة واعية من جانب الطبيب، أو إذا لم يعلن المضرب عن الطعام موقفا واضحا يرفضها. ٢١- التغذية بالقوة غير مقبولة من الناحية الأخلاقية، إطلاقا، حتى ولو كانت بقصد الإفادة وتقديم المساعدة، والتغذية المصحوبة باستخدام التهديدات، الإكراه، القوة أو فرض قيود وتضييقات - هي نوع من العلاج غير الإنساني والمهين. والتغذية بالإكراه بحق بعض السجناء، بغية تهديد سجناء آخرين مضربين عن الطعام أو إكراههم على وقف إضرابهم، ليست مقبولة»!

وعبر د. ليونيد إيدلمان، رئيس نقابة الأطباء في إسرائيل، عن معارضة النقابة «بشكل واضح وحازم» لمشروع القانون هذا، مؤكدا: «إن موقفنا ينسجم مع موقف اتحاد الأطباء العالمي. ليس ثمة مكان، قطعيا، للتغذية بالقوة، فهي تشكل تعديبا وإذلالا محظورين لا يمكننا القبول بممارستها وسنعارض اللجوء إليها بكل قوة وحزم. إنها واحدة من الحالات النموذجية التي تغلب فيها أخلاقيات المهنة أي نص قانوني، وأضاف إيدلمان: «باقتراح القانون هذا، تخطف الدولة خطوة زائدة جدا. ونحن من جهتنا، سنتوجه إلى جميع الأطباء، فردا فردا، لمطالبتهم بعدم استخدام هذه الطريقة وبالمحافظة على كرامة الإنسان، أيا كان. ليس من الجائز ولا من المقبول اعتماد أي إجراء بالقوة تجاه مرضى في حالة الوعي ويعارضون تلقي العلاج». وكانت نقابة الأطباء قدمت، في العام ٢٠٠٥، «ورقة موقف» حول الموضوع أعلنت فيه معارضتها لاعتماد التغذية بالقوة تجاه مضربين عن الطعام، سجناء ومعتقلين، مشددة على أنه «يحظر على طبيب المشاركة في إطعام مضرب عن الطعام بالقوة»، وعلى أنه «إذا فقد المضرب عن الطعام وعيه ولم يعد قادرا على التعبير عن رغبته وإرادته الحرة، يمكن للطبيب أن يقرر، وفق ما يمليه ضميره والتزامه المهني، بشأن كيفية استمرار معالجة المضرب عن الطعام، من خلال المحافظة القصوى على مواقف المضرب عن الطعام ورغبته كما عبر عنها قبل أن يفقد وعيه»!

وفي تموز الماضي، بعيد انطلاق المساعي الحكومية لإعادة اقتراح القانون الجديد، توجهت «جمعية أطباء لحقوق الإنسان» إلى المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، لتأكيد معارضتها الحازمة

لمشروع القانون، مع التشديد على أن «مسألة تكريس التغذية بالقوة في نص قانوني تتعارض مع المواثيق الدولية بهذا الشأن». وأضافت الجمعية إن إجماعا يسود في منظمات الأطباء في العالم على أن «مشاركة الأطباء في عمليات التغذية بالقوة المتكررة تجاه مضربين عن الطعام يرفضون، بصورة صريحة وواضحة، أي نوع من التغذية قد تعتبر مشاركة في اقتراف جريمة طبية»!

### مشروع القانون . أداة سياسية لكسر السجناء!

وكانت مساعي إعداد هذا القانون الجديد قد انطلقت في العام الماضي، كجزء من «الدرس» الذي تعلمته السلطات الإسرائيلية، في أعقاب اضطرارها مرغمة إلى الإفراج عن عدد من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من السجن الإسرائيلية بعد تنفيذهم إضرابات عن الطعام للمطالبة بإطلاق سراحهم، أبرزهم: سامر العيساوي الذي نفذ إضرابا عن الطعام دام ٢١٠ أيام اضطرت السلطات الإسرائيلية في أعقابه إلى «تهديد» اعتقاله ومن ثم إطلاق سراحه، وأيمن الشراونة الذي نفذ إضرابا عنه الطعام استمر ٢٦٠ يوما انتهى بالإفراج عنه مقابل إبعاده إلى قطاع غزة، وخضر عدنان الذي استمر إضرابه عن الطعام ٦٦ يوما وانضم إليه، خلافا، ٣٠ أسيرا فلسطينيا آخرين وانتهى إضرابهم بإعلان النيابة العامة الإسرائيلية أنه لن يتم تعديد أمر الاعتقال الإداري بحقه مرة أخرى.

ففي أعقاب تلك الإضرابات عن الطعام، وحيال تخوف الحكومة الإسرائيلية وأذرعها الأمنية من أن الإضراب عن الطعام قد غدا «وسيلة ناجعة وفعالة بأيدي السجناء والمعتقلين الإداريين الفلسطينيين» وتخوفها من نشوء حالة يتم فيها «إعلان إضراب جماعي عن الطعام» بين أسرى ومعتقلين فلسطينيين، ومن أن «موت أي منهم قد يؤدي إلى اشتعال المناطق الفلسطينية»، شرعت الحكومة في البحث عن مخرج يتيح لها ممارسة ضغوط على أي سجين مضرب عن الطعام حتى تضطره إلى وقف إضرابه. وتوجهت إلى نائب المستشار القانوني للحكومة للشؤون الجنائية، المحامي ران نرزوي، طالبة منه فحص المسألة، فأجرى هذا سلسلة من المداولات حول الموضوع، شارك فيها ممثلون عن الأجهزة الأمنية وسلطة السجن وزارات الصحة والعدل والأمن الداخلي. وفي إطار تلك المداولات، غرض اقتراح تبني نهج «التغذية بالقوة»، ك «حل» لهذه المعضلة، «أسوة بما هو متبع في بعض الدول الغربية» وأشير، بشكل خاص، إلى قيام السلطات الأمريكية بإطعام معتقلين في «غوانتانامو» بالقوة لكسر إضرابهم عن الطعام بذريعة «تعرض حياتهم لخطر حقيقي»!

وقضى الاقتراح الأولي بتحويل مسؤول إداري في سلطة السجن الإسرائيلية صلاحية التصديق على التغذية بالقوة «في حال تعرض حياة السجين للخطر» من جراء الإضراب عن الطعام. لكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من الجهات القضائية الحكومية، نظرا لكونه يشكل انتهاكا لحقوق أساسية يضمنها «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، ما يعني أن المحكمة العليا ستأمر بإلغائه، على الأرجح، وفي محاولة للتغلب على هذه العقبة، تقرر أن يصار إلى إعداد مشروع قانون جديد يكون في مركزه عرض الموضوع على محكمة للبت فيه، إذا ما أصدر طبيب تقريريا طبيا يؤكد أن استمرار إضراب السجين عن الطعام «يشكل تهديدا جديا وحقيقيا على صحته وحياته»!

وقد كشفت الصحة الإسرائيلية عن حقيقة الهدف السياسي الكامن من وراء مشروع هذا القانون، بالبيان الخاص الذي أصدرته بوصفها أحد الأطراف المبادرة إلى إعداد مشروع القانون وعرضه، إذ قالت إن مساعي إعداد وبلورة مشروع القانون قد جرت بالتشاور مع جهات متخصصة وناشطة في مجال الأخلاقيات البيولوجية والطبية في إسرائيل، «في محاولة لتوفير أدوات مناسبة لمنع ما تسببه إضرابات السجناء عن الطعام من ضرر جسيم للدولة، وكذلك لمصلحة السجناء أنفسهم من خلال آليات تحافظ على حقوقهم كمتاجين للعلاج وتحميها»!

وهو الهدف الذي أوضحت هدا س زيف، من «جمعية أطباء لحقوق الإنسان»، بإشارتها إلى أن «معدي مشروع القانون والقائمين عليه يسعون إلى استغلال الطب والأطباء والخدمات الطبية أداة سياسية. فالهدف من وراء مشروع القانون هذا هو قمع وكسر احتجاج السجناء الذين يختارون الإضراب عن الطعام بطريقة غير عنفي للنضال من أجل حقوقهم... وسيكون السجين المضرب عن الطعام هو الضحية الأولى المباشرة لهذا القانون، إذا ما تم إقراره، لكنه سوف يشكل أيضا مسأ كبيرا وفظا بموقف الأطباء ومكائنتهم الأخلاقية وثيقة المرضى بهم، إذ من الذي ستبقى لديه ثقة بطبيب يقدم على مثل هذا العمل».

### «ضربة استباقية»!

إن «قانون حقوق المريض» الإسرائيلي يقز صلاحية «لجنة آداب المهنة» (التي يعينها المدير العام لوزارة الصحة) بالمصادقة على تغذية شخص حياته معرضة للخطر بالقوة. لكن وزارتي العدل والأمن الداخلي تريان، في سياق مشروع القانون الجديد، حاجة إلى الالتفاف على نصوص «قانون حقوق المرضى» وعدم الاكتفاء بها بالنسبة لـ «السجناء الأمنيين» (الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون). لأن «الضرورة تقتضي التحرك بأقصى السرعة وعدم الانتظار حتى نشوء خطر جدي على حياة المضرب عن الطعام، منعا للمخاطرة بفقدان حياة أسير أمني»!

وتقوم الرؤية الحكومية الإسرائيلية التي تتقف في صلب مشروع القانون الجديد - رغم تضمنه إشارة إلى الاعتراف بشرعية الإضراب عن الطعام بوصفه «جزءا لا يتجزأ من حرية التعبير» - على الادعاء بأن «حق الأسير على جسده وحياته هو حق محدود، لأنه في عهدة الدولة»!

لكن الأسير المضرب عن الطعام ليس بمثابة «معالج»، بالمعنى المتعارف عليه وهو «ليس في عهدة الدولة» واختياره الحر. فهو إنسان اغتصبت حريته وقرر، بإرادته الحرة، التعبير عن احتجاجه والمطالبة بحقوقه، الإنسانية والسياسية، من خلال وسيلة استثنائية بكل المفاهيم، بل هي آخر ما تبقى لديه من وسائل - الإضراب عن الطعام - وهو يدرك أنه قد يدفع حياته ثمنا لذلك، ومن هنا، فإن الادعاء الأساس المذكور يفقد مشروعيته، فاللقح الحقيقي الذي يحرك هذا المسعى السياسي الحكومي ليس على حياة الأسير وصحته، بل على سياسة الدولة وصورتها، ما يقودها إلى هذه المحاولة الإكراهية، التي تمثل تعديبا محظورا، للتغلب على عقبة الاحتجاج السياسي، بقمعه وكسره، من جهة، ولتحقيق مكاسب سياسية، من جهة أخرى.

وهذا، بالضبط وبالتحديد ما يرمي مشروع القانون الجديد إلى تحقيقه، مستفيدا من «دروس الماضي» واستباقا لإضراب واسع عن الطعام قد يعلنه أسرى ومعتقلون فلسطينيون مستقبلا، وقد يكون من شأنه وضع دولة إسرائيل وحكومتها أمام معضلة حادة جدا، ليس على الصعيد المحلي فحسب، بل على الصعيد الدولي أيضا.

## مراقب الدولة يصدر تقريراً خاصاً بمناسبة يوم المرأة العالمي حول تمثيل النساء الإسرائيليات في القطاع العام

# قوانين وقرارات مساواة المرأة ورفع مكانتها ما زالت حبراً على ورق!

**\* في القطاع العام: النساء هن اللاتي يؤدين العمل لكن الرجال هم الذين يجنون الثمار\* ٦٤٪ من العاملين في القطاع العام من النساء لكن نسبتهن في درجات الإدارة العليا تتراوح بين ١١٪ و ١٣٪ فقط ... و «كلما كانت درجة الإدارة أعلى كانت نسبة النساء أدنى»!**



تظاهرة في تل أبيب تحت شعار «الشعب يريد مساواة النساء».

ترقية ١٨ رجلاً إلى مناصب ودرجات عليا، ولم تتم ترقية ولو سيدة واحدة.

الصناعات الجوية: يعمل في الصناعات الجوية الإسرائيلية (وهي شركة حكومية) ١٦٠٠٠ مستخدم، من بينهم ٢٥٠٠ سيدة (أي: ١٥٪) فقط. جميع المناصب الإدارية العليا في الشركة يشغلها رجال فقط، وكذلك الحال في المناصب الإدارية من المستوى الثاني، أما في مستوى الإدارة الثالث والرابع، فهناك ٣٧٩ مديراً وموظفاً كبيراً من بينهم ٢٣ سيدة (أي: ٦٪) فقط. وخلال الأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١١، تمت ترقية ١١ مستخدماً إلى مناصب أعلى، لم تكن بينهم ولو سيدة واحدة؛ عديدار (الشركة القومية للإسكان في إسرائيل)، تبلغ نسبة النساء العاملات في هذه الشركة ٥٩٪، لكن من بين أعضاء الإدارة الـ ٢٤ هناك سيدتان اثنتان (أي: ٨٪) فقط. مفعال هيايس (وهو احتكار ألعاب الحظ القانونية في إسرائيل) ٥٢٪ من مجمل العاملين في هذه المؤسسة هم من النساء. من بين أعضاء الإدارة الـ ٨، هناك ٣ نساء فقط. أما في مجلس الإدارة، المكون من ١٣ عضواً، فليست هناك ولو سيدة واحدة.

«نجمة داود الحمراء»: جميع أعضاء الإدارة في هذه المؤسسة هم من الرجال فقط. ومن بين أعضاء المجلس العام، المكون من ٤٣ عضواً، هناك ٥ نساء (أي: ١١٪) فقط. المؤسسات: في إسرائيل ١٥ مؤسسة حكومية كعده، منها مثلاً: سلطة الأراضي، سلطة المطارات، سلطة البيت، مجلس مراقبي الحسابات، سلطة سندات القيمة، التأمين القومي وغيرها. جميع الرؤساء في جميع هذه المؤسسات هم من الرجال فقط! أما المديرون العاومون، فمنهم ١٠ رجال وسيدة واحدة فقط.

**قوانين وقرارات على الورق!**

يسجل مراقب الدولة في تقريره أن الحكومة اتخذت، بين الأعوام ١٩٨٥ و ٢٠٠٢، جملة من القرارات التي تؤكد ضرورة ضمان تمثيل لائق للنساء في جميع مراقب القطاع العام وترمي إلى تحقيق هذا الهدف. وقد ألفت الحكومة على عاتق مفوضية خدمات الدولة (وهي ذراع حكومية) مهمة تطبيق قراراتها المذكورة. «لكن الفحص الذي أجريناه يبين أن مفوضية خدمات الدولة قامت بتطبيق قرارات الحكومة هذه بصورة جزئية فقط، ويبدو أن المعالجة لم تتعد إسقاط الواجب ورفع العتب. فهي (المفوضية) لم تقم سوى بإجراءات قليلة جداً ورمزية، وتقنية في جوهرها! ويؤكد المراقب أن «الكنيست أقر بالترفضيل التصحيحي كوسيلة لتحقيق مبدأ المساواة، وكان من واجب مفوضية خدمات الدولة تطبيق القرارات الحكومية بشأن إصلاح التمييز والغب، وخاصة بواسطة المناقصات التي تجرى للمناصب الإدارية الرفيعة في المؤسسات والوزارات

الهيمنة الذكورية مطلقة تماماً، تقريباً، كما يؤكد المراقب، الأكاديمية القومية للعلوم؛ كبار العلماء في إسرائيل يقدمون: «تركيبة جندرية غير متساوية بشكل حاد جداً»، على حد تعبير المراقب. في العام ٢٠١٢، كانت الأكاديمية القومية للعلوم تضم ٩٧ عضواً، من بينهم ٨ نساء فقط (أي: ٨٪). وفي العام المذكور نفسه، ضمت الأكاديمية ٩ أعضاء جدد، جميعهم من الرجال؛ ومنذ تأسيسها، تناوب على رئاستها ٩ رؤساء، كانت بينهم سيدة واحدة فقط، هي الرئيسة الحالية، البروفيسور روت أرنون، التي تسلمت مهمات منصبها في أيلول - ٢٠١١، «ومنذ ذلك الحين، تعمق إقصاء النساء باستمرار»، كما يشير المراقب.

الشرطة: يبلغ إجمالي عدد العاملين في سلك الشرطة، في الميدان وفي مقرات القيادة، ٢٧٥٠٠ شخص، من بينهم ٣٣٢٥ سيدة (أي: ٢٣٪) فقط. ويؤكد المراقب: «معطيات التقرير توضح أن ثقافة تمييز النساء متجذرة لدى قيادات الشرطة على تعاقب أجيالها، ولذا فهي تتعاضد عن وجود معيقات جوهريّة!»

الشركات الحكومية: «غياب تام للنساء، تقريباً، عن المناصب الإدارية الرفيعة في الشركات الحكومية»، فمن بين ٥٩ رئيساً في هذه الشركات، هناك ٩ رجلاً و ١٠ نساء (أي: ١٦٪) فقط. وفي الشركات الحكومية التجارية الـ ٢٢ الأكبر في البلاد، هناك رئيسات اثنتان فقط (أي: ٩٪). بينما جميع المديرين العامين في الشركات الحكومية هم من الرجال وليست هناك أية مديرة عامة، على الإطلاق. ٦٨ رجلاً مقابل صفر نساء!

أما في مجالس الإدارة في هذه الشركات الحكومية، والتي يقوم الوزراء المعنويون بتعيين أعضائها، فقد حظيت النساء بتمثيل لائق في ٧٦ مجلساً إدارياً فقط، من بين ١١٣ مجلس إدارة (أي: ٢٧٪) من مجمل مجالس الإدارة). ويتابع المراقب: «ويبرز غياب التمثيل اللائق للنساء، بشكل خاص، في الشركات الحكومية «الهامة». فمن بين هذه الشركات الـ ٢٨، هناك تمثيل لائق للنساء في ١٦ شركة منها فقط (أي: ٥٧٪)».

شركة الكهرباء: يعمل في شركة الكهرباء الإسرائيلية ١٣٠٠٠ مستخدم، من بينهم ٢٥٠٠ سيدة (أي: ١٩٪) فقط. وتحمل ٤٢٪ من النساء العاملات في شركة الكهرباء شهادات أكاديمية، بينما يحمل ٢٦٪ فقط من الرجال العاملين فيها شهادات كعده. ومنذ تأسيسها، في العام ١٩٢٣ (أي، خلال ٩١ عاماً)، لم تتحول أية سيدة منصب المدير العام في هذه الشركة؛ ومن بين أعضاء الإدارة الـ ٢٩، هناك سيدة واحدة فقط (أي: ٣٪)، مقابل ٢٨ رجلاً. أما في المستوى الإداري الثاني، فليست هناك أية امرأة؛ وفي مستوى الإدارة الثالث والرابع، هناك ٩٥ مديراً وموظفاً كبيراً من بينهم ٨٦ رجلاً و ٩ نساء (أي: ٩٪) فقط. وخلال العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢، تمت

ويوزع مراقب الدولة معطيات تقريره حسب المراقب المختلفة في القطاع العام، على النحو التالي:

المديرون العاومون في الوزارات الحكومية (بين الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١١): وزارة الدفاع - ٣ رجال، صفر نساء. وزارة الأديان - ٢ رجال، صفر نساء. وزارة السياحة - ٢ رجال، صفر نساء. وزارة الاتصالات - ٢ رجال، صفر نساء. وزارة الزراعة والتطوير - ٢ رجال، صفر نساء. وزارة العدل - ٢ رجال، صفر نساء. وزارة الصحة - ٣ رجال، صفر نساء. وزارة البناء والإسكان - ٣ رجال، صفر نساء. وزارة الداخلية - ٣ رجال، صفر نساء. المجموع: ٣٣ رجلاً وسيدة واحدة.

إدارات الوزارات الحكومية والعاملون فيها (في العام ٢٠١٢): وزارة الدفاع - أعضاء الإدارة: ٢٢ رجلاً وامرأة واحدة. العاملون: ٩٩ رجلاً و ١٠٥٢ سيدة. وزارة الأديان - أعضاء الإدارة: ٨ رجال وسيدة واحدة. العاملون: ٣٨ رجلاً و ٣٦ سيدة. وزارة السياحة - أعضاء الإدارة: ٨ رجال و ٤ نساء. العاملون: ٧١ رجلاً و ١٢٥ سيدة. وزارة الاتصالات - أعضاء الإدارة: ٣ رجلاً و ١٢٥ سيدة. العاملون: ٧٥ رجلاً و ٨٠ سيدة. وزارة الزراعة - أعضاء الإدارة: ١٧ رجلاً و ٦ نساء. العاملون: ٤٤٥ رجلاً و ٣١٩ سيدة. وزارة المالية - أعضاء الإدارة: ٦ رجال وسيدة واحدة. العاملون: ٥٢ رجلاً و ٥٧١ سيدة. وزارة المواصلات - أعضاء الإدارة: ١١ رجلاً و ٥ نساء. العاملون: ٤٧٣ رجلاً و ٤٦٨ سيدة. وزارة العدل - أعضاء الإدارة: ٦ رجال و ٤ نساء. العاملون: ١٠٧٦ رجلاً و ٢٢٤٢ سيدة. ديوان رئيس الحكومة - أعضاء الإدارة: ١٧ رجلاً و ٤ نساء. العاملون: ٦٥٩ رجلاً و ٦١٢ سيدة. وزارة الاقتصاد - أعضاء الإدارة: ١٩ رجلاً و ١٢ سيدة. العاملون: ٥٨٢ رجلاً و ٣٢٩ سيدة. وزارة الصحة - أعضاء الإدارة: ١٢ رجلاً و ٨ نساء. العاملون: ٥٤٧ رجلاً و ٢٧٨١ سيدة. وزارة البناء والإسكان - أعضاء الإدارة: ١٢ رجلاً و ١٢ سيدة. العاملون: ٣٣١ رجلاً و ٤١٤ سيدة. وزارة الداخلية - أعضاء الإدارة: ١٣ رجلاً و ٨ نساء. العاملون: ٢٨٦ رجلاً و ٣٨٧ سيدة.

المستشفيات الحكومية: يعمل فيها ١٦٠٠ طبيب و ١٥٠٠ طبيبة. ليست هناك أية سيدة في منصب مدير عام لأي مستشفى، بينما من بين ٢١ نائب مدير عام في المستشفيات هناك ٤ نساء فقط (أي: ٢٣٪). أما من بين السلك الكبير، مديرو الأقسام والوحدات المختلفة في المستشفيات، فإن نسبة النساء تبلغ ١٩٪ فقط.

الجامعات: «كلما ارتفعت الدرجة الأكاديمية قلت نسبة النساء؛ في الجامعات الإسرائيلية ٥٤ عميداً، من بينهم ٤٥ من الرجال و ٩ من النساء؛ وفيها ٣٥ نائب رئيس، من بينهم ٢٤ من الرجال و ١١ من النساء؛ وفيها ٩ رؤساء، من بينهم ٧ من الرجال و ٢ فقط من النساء. وأما في اللجان الأكاديمية، فإن

## عن التمييز الثلاثي ضد النساء الفلسطينيات في إسرائيل - التعليم العالي مثلاً

تطرق مدير «مركز حراك لدعم التعليم العالي في المجتمع العربي في إسرائيل» رجا زعتره إلى تباهي حكومة إسرائيل ومجلس التعليم العالي بوجود ارتفاع كبير في عدد ونسبة النساء العربيات الفلسطينيات في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية، فقال: الحقيقة هي أن هناك ارتفاعاً معيئناً، لا يمكن إنكاره، في العقدين الأخيرين. لكن هذه ليست الحقيقة كلها. فالحقيقة، كعادتها، مركبة، وكثيراً ما يمكن استخدام الأرقام والمعطيات المجزأة للتفاف عليها وطمس تفاصيلها.

وأضاف في بيان خاص بمناسبة يوم المرأة العالمي: تزيد نسبة النساء اليوم عن ٦٠ بالمئة من الطلاب العرب في اللقب الأول (وقد كانت النسبة ١٠ بالمئة في السبعينيات، و ٣٠ بالمئة في الثمانينيات، وتجاوزت ٥٠ بالمئة مع بداية القرن الحالي). لكن نسبة الطلاب العرب، بمجملهم، في اللقب الأول في الجامعات، هي أقل من ١٢ بالمئة (أي أقل من نصف نسبتهم من شريحة الجيل)، وجزء كبير من الارتفاع الكمي والنسبي في مشاركة النساء في التعليم العالي سببه ارتفاع عدد الطلاب العرب، والطلاب العربيات خصوصاً، في الكليات الأكاديمية وكليات تأهيل المعلمين. وكما هو معروف فإن تعداد خريجات موضوع التدريس المغطات عن العمل يصل إلى حوالي ٨٠٠٠ معلمة (تتنافس على حوالي ٤٠٠ وظيفة سنوياً - أي أن الطلب يواز حوالي ٥ بالمئة من العرض). ناهيك عن المعلمات اللاتي يعملن في وظائف جزئية في مجال التربية والتعليم، إن أي ارتفاع كمي في عدد ونسبة الطالبات العربيات هو أمر مبارك طبعاً، لكن يجب أن نلاحظ أن الإقبال غالباً ما يكون على الكليات الأكاديمية (الواقعة في الضواحي والتي لا تتطلب السكن خارج البيت) وعلى المواضيع التي تُعتبر «نسائية» (كالتمريض والتدريس وما إلى ذلك) والتي تستنسخ الأنماط التقليدية لدور المرأة داخل العائلة (الاعتناء بالأطفال والمسنين). وإذا كان الطلاب العربي يعني، في مجال التعليم العالي، تمييزاً مضاعفاً، قومياً وطبقياً، فإن الطالبة العربية، كما سنبين تباعاً، تعاني إضافة إلى هذين البعدين، بعداً ثالثاً، لكونها امرأة.

وأشار زعتره إلى أنه إذا كانت نسبة الطالبات الجامعيات العربيات في اللقب الأول تناهز حوالي الثلثين من إجمالي الطلاب العرب (بسبب نسبتهن العالية في الكليات الأكاديمية وكليات تأهيل المعلمين)، فإنها نسبتهم في شهادة الماجستير و شهادة الدكتوراه متدنية جداً، وبحسب هاتين فإن فقط ٥ بالمئة من طلاب الماجستير في إسرائيل هن طالبات عربيات، و فقط ٥ بالمئة من طلاب الدكتوراه هن طالبات عربيات. ويمكن عزو هذه النسبة المتدنية، أيضاً، إلى حقيقة أن المرأة العربية، خاصة إذا كانت متزوجة، غالباً ما تنغمس في حياة العمل والواجبات المنزلية، مما يحد من إمكانية متابعة التعليم بعد الزواج والإنجاب، إلا إذا كان التعليم ضرورياً لتلقيها في السلم الوظيفي.

ويجيب الطلاب العرب في الدراسات العليا، عموماً، إلى منهجية بحثية كمية وليس نوعية، وكثيراً ما يكون سبب دراسة اللقب المتقدم منوطاً بالترقي الوظيفي. لذا فالمعتوق أن تكون الطالبات العربيات أكثر إقبالا على المنهجيات الكمية، والتي غالباً ما تجتذ نظريات وطرائق بحث استشرائية متحارة، وهنا تكمن المفارقة، حين يكون البحث العلمي للطالبات العربيات أداة من أدوات تكريس النظام الاجتماعي القائم، وعلاقات القوى القومية والثقافية والجندرية.

ومن الجدير الالتفات في هذا السياق، إلى أنه إضافة إلى الطلاب العرب الذي يدرسون في جامعات وكليات البلاد بما فيها كليات تأهيل المعلمين (والمقدر تعدادهم بحوالي ٢٧ ألف طالب) هناك أكثر من ١٠ آلاف طالب يدرسون في خارج البلاد، معظمهم في الأردن. وتبلغ نسبة الطالبات العربيات الفلسطينيات من البلاد في الجامعات الأردنية حوالي ٣٠ بالمئة. وهنا نلاحظ العلاقة العكسية بين نسبة الطالبات والبعيد الجغرافي، أي أنه كلما كان مكان الدراسة أبعد، ومنوط بالسكن خارج البيت تنخفض نسبة الطالبات. هذا مع العلم بأن التكلفة الباهظة للتعليم في الأردن تجعله حكراً على الطبقات الأقل فقراً في مجتمعنا، والتي يتوقع أن تكون أقل محافظةً وتقيداً بالمفاهيم الاجتماعية الذكورية السائدة.

وقال زعتره إنه بالنسبة إلى الطلاب في الجامعات الفلسطينية والأوروبية وغيرها لا توجد معطيات موثوق بها ودقيقة حول عددهم، أو عدد النساء بينهم، ولكن نتوقع أن تكون النسبة متدنية بدورها، هذا مع العلم بأن الطلاب العرب من البلاد الذين يدرسون في الجامعات الفلسطينية غالباً ما يواصلون السكن مع أهاليهم، إلا أن معظم الإقبال على هذه الجامعات يتواجد في منطقتي النقب والمثلث (بسبب القرب الجغرافي). وفي المحصلة خلس إلى استنتاجين: الأول كمي، وهو أن نسبة النساء العربيات الفلسطينيات في مؤسسات التعليم العالي في البلاد والخارج لا تطابق الأرقام التي تسوقها وتسوقها الحكومة. أما الثاني، الأكثر أهمية، فهو نوعي، يبين وجود علاقة عكسية بين جودة نوع ومستوى التعليم، من جهة، ومشاركة النساء العربيات فيه، من جهة أخرى.

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



http://tiny.cc/ywgg4

وقفنا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkddp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي